الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة اليمنية

د. عباس السيد ابراهيم *

مقدمة :

من الأمور المسلم بها أن المواطن اليمني المهاجر لخارج البلاد يتفاعل مع وطنه ، فيتأثر بما يجري فيه من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية ، ويؤثر فيه بما لديه من امكانيات فكرية ومادية . وهذا التفاعل وليد الروابط الاجتماعية والأسرية القوية التي لا يمكن أن ينفصم عراها مهما طالت مدة الهجرة ومهما كانت أسبابها .

ومن طبيعة الهجرة الخارجية أن يقدم عليها الرجال في سن الشباب من أجل الحصول على فرص عمل أفضل تحقق لهم زيادة في الدخل واكتساب مهارات جديدة ، أو مزاولة نوع من النشاط الاستثماري لا تتوافر له مقومات النجاح داخل الوطن . ولذلك يرحل الرجال في سن العمل تاركين النساء والشيوخ والأطفال ، فيتأثر التركيب الاجتماعي للمجتمع . كما أن في رحيلهم هجرة لعملهم ونشاطهم الأصلي الذي يتمثل أساسا في الزراعة ، فتندر الأيدي العاملة وتهجر الارض ويقل الانتاج ، وتظهر أزمة الغذاء التي يتم معالجتها عن طريق الواردات ، ونظرا لصغر الدور الذي تقوم به الصادرات في حركة التجارة الخارجية ، فان هذا الوضع يؤدي الى ظهور العجز في الميزان التجاري . وهنا يظهر تفاعل المغتربين مع المجتمع حيث يتم تغطية معظم هذا العجز — أو كله — عن طريق ما يقومون به من تحويلات الى الوطن .

---

* مدرس الاقتصاد الرياضي والقياسي بكلية التجارة والاقتصاد — جامعة صنعاء

من هذه المقدمة السريعة نجد انه ينبثق عن الهجرة جوانب سلبية وأخرى ايجابية لهما آثار مباشرة على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل الوطن . ويدلي الباحثون الاجتماعيون والاقتصاديون كل بدلوه في بحث الهجرة وآثارها . لكن للاسف في ظل ظروف غياب البيانات الرقمية التي تساعد على التحليل والاستدلال ، نجد أن هذه البحوث تأتي نظرية لفظية مبنية على المشاهدات العامة التي تعتمد على حس الباحث ومدى ادراكه لسير الأمور . هذا وقد حاول بعض الباحثين القيام بدراسة الهجرة اليمنية بالعينة ، أمثال شكيب الخامري (١) وجون سوانسون (٢) .

فقام الأول بدراسة أوضاع المغتربين اليمنيين في مدينة ديترويت بالولايات المتحدة الامريكية ، وتركزت الدراسة على الأحوال الجغرافية للهجرة . أما سوانسون فقد تركزت دراسته على آثار الهجرة ، أى الوضع بعد العودة من المهجر . وجميعها دراسات تستحق الاهتمام .

ونظرا لطبيعة الدراسة وحساسيتها بالنسبة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي فاننا سنحاول عرض هذه المشكلة بصورة توضح العلاقات بين العديد من المتغيرات التي تؤثر على الحالتين الاجتماعية والاقتصادية مستعينين بما هو متوفر من بيانات رسمية نشرها الجهاز المركزي للتخطيط والبنك المركزي ، والبيانات التي تم استخلاصها من العينة التي تم أخذها من الاعضاء المشتركين في الاتحاد العام للمغتربين اليمنيين .

اهمية الدراسة :

تتضح أهمية دراسة هجرة اليمنيين للخارج من طبيعة الأرقام والمؤشرات التالية :

اولا : بلغ عدد المغتربين اليمنيين ١٢٣٤ الف نسمة في تعداد ١٩٧٥ (جدول رقم ١) . وهذا العدد يمثل ١٩٪ من مجموع السكان في ذلك التاريخ . كما بلغ عددهم في التعداد التعاوني الذي اجري عام ١٩٨١ ما مقداره ١٣٩٥ الف نسمة يمثلون ٣ر١٦٪ من مجموع السكان في ذلك التاريخ .

وهذه النسب ، بافتراض صحتها ، لا يستهان بها ، خاصة اذا تم تحليل تركيبها ونوعيتها وآثارها في الظروف التي تسير فيها البلاد خطواتها الاولى نحو التنمية .

جدول رقم (١)

توزيع سكان الجمهورية حسب الفئات المختلفة في التعداد العام للسكان ١٩٧٥ ، والتعداد التعاوني ١٩٨١ (بالألف)

الفئـــــة	تعداد ١٩٧٥	تعداد ١٩٨١
السكان المسجلون داخل الوطن	٤٥٤٠	٦٢٢٧
+ سكان المناطق التي لم يجر فيها الحصر	٢٩٥	–
+ السكان الذين لم يشملهم الحصر لاعتبارات فنية واجتماعية	٤٢٤	٩٣٥
= مجموع السكان المقيمين	٥٢٥٩	٧١٦٢
+ عدد المهاجرين خارج الوطن	١٢٣٤	١٣٩٥
= مجموع السكان	٦٤٩٣	٨٥٥٧

المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي العاشر ، يوليو ١٩٨١ ، جدول ٢/١ ص ٣٩ .

ثانيا : اذا نظرنا الى التركيب النوعي للمغتربين نجد من الجدول رقم ٢ ان : في تعداد ١٩٧٥ ، بلغ عدد المغتربين الذكور ٧٤٠ الف نسمة يمثلون ٦٠٪ من مجموع المغتربين ، أما الاناث وعددهم ٤٩٤ الف نسمة فيمثلون ٤٠٪ من مجموع المغتربين ، بينما بلغت النسبة العامة للذكور في مجموع السكان ٥٠٪ . ونظرا لارتفاع نسبة الذكور بين المغتربين فانها تؤثر على نسبة الذكور بين المقيمين التي تنخفض الى ٤٨٪ فقط . وفي التعداد التعاوني ١٩٨١ ، بلغ عدد المغتربين الذكور ١١٧٨ الف نسمة يمثلون ٨٤٪ من مجموع المغتربين ، أما الاناث وعددهم ٢١٧ الف نسمة فيمثلون ١٦٪ فقط من مجموع المغتربين ، بينما بلغت النسبة العامة للذكور في مجموع السكان ٥٦٪ ، في حين تبلغ هذه النسبة ٥٠٪ في مجتمع المقيمين .

وبالرغم من التغير السريع في التركيب النوعي من واقع بيانات التعدادين ، فانه من الواضح أن نسبة الذكور بين المغتربين مرتفعة عن النسبة العامة لكل من مجموع السكان أو للمقيمين . وهذه النسب تشير اشارة سريعة ومجملة الى أن عددا كبيرا من المغتربين أما غير متزوجين ، واما متزوجون تركوا زوجاتهم في الوطن ، أو يكون المغترب يصطحب الذكور من أبنائه ويترك الاناث منهم في صحبة أمهاتهم وذويهم ، وهذا ما يوضح مدى المعاناة الاجتماعية والتشتت الأسري بين المغتربين .

جدول رقم (٢)
توزيع السكان الاجمالي والمقيمين والمغتربين حسب النوع
في تعدادي ١٩٧٥ ، ١٩٨١

الفئـــة	تعـــداد ١٩٧٥ (١)			تعـــــداد ١٩٨١ (٢)		
	ذكور ٪	اناث ٪	جملـة ٪ (٣)	ذكور ٪	اناث ٪	جملـة ٪
مجموع السكان	٣٢٦٢ ٥٠	٣٢٦٦ ٥٠	٦٥٢٨ ١٠٠	٤٧٥٤ ٥٦	٣٨٠٣ ٤٤	٨٥٥٧ ١٠٠
المقيمون	٢٥٢٢ ٤٨	٢٧٧٢ ٥٢	٥٢٩٤ ١٠٠	٣٥٧٦ ٥٠	٣٥٨٦ ٥٠	٧١٦٢ ١٠٠
المغتربون	٧٤٠ ٦٠	٤٩٤ ٤٠	١٢٣٤ ١٠٠	١١٧٨ ٨٤	٢١٧ ١٦	١٣٩٥ ١٠٠

(١) المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي العاشر ، يوليو ١٩٨١ ، جدول ٤/٦ ص ٤٦ .
(٢) المصدر : المرجع السابق ، جدول ٢/٤ ص ٤٢ .
(٣) يلاحظ اختلاف الجملة الواردة في هذا الجدول عن الجملة الواردة في الجدول رقم (١) ، ولم توضح الجداول الرسمية سبب هذا الاختلاف ، وعلى أية حال فان هذا الاختلاف لا يؤثر على طبيعة الدراسة .

ثالثا : واذا نظرنا الى عدد المغتربين في سن العمل (من ١٠ سنوات الى ٦٠ سنة) نلاحظ أن عددهم الذي بلغ ٩٩٠ الف نسمة (جدول رقم ٣) يمثل ٢٥٪ من مجموع السكان في تلك السن ، كما يمثلون ٣٣٪ من المقيمين في هذه الفئة . واذا ما أخذنا في الاعتبار عند المقارنة الذكور فقط ، نجد أن الذكور من المغتربين يمثلون ٣٣٪ من السكان ، ٤٩٪ من المقيمين في هذه السن .

واذا ما تم حساب من هم في سن العمل داخل كل فئة (جدول رقم ٣) نجد أنه يوجد ٨٠٪ من بين المغتربين في سن العمل ، بينما هذه النسبة تنخفض الى ٦٢٪ بين مجموع السكان ، ويزداد انخفاضها الى ٥٨٪ بين المغتربين .

وفي حالة الذكور ، نجد أن ٩٣٪ من بين المغتربين الذكور في سن العمل ، بينما ٦٤٪ من مجموع السكان في هذه السن ، وتنخفض هذه النسبة بين المقيمين فتصل الى ٥٥٪ فقط .

ويتضح من ذلك أن ارتفاع نسبة المغتربين في سن العمل يؤدي من ناحية ، الى انخفاض هذه النسبة بين المقيمين ، كما يوضحه الجدول رقم ٤ والشكل رقم ١ التاليين ، وهذا مما يؤثر على النشاط الانتاجي داخل البلاد ، خاصة وان أسلوب الانتاج يعتمد على كثافة العمل أكثر من اعتماده على كثافة رأس المال في الميكنة الحديثة ، ومن ناحية اخرى ، يؤدي الى ارتفاع نسبة المسنين والأطفال داخل الوطن مما يؤدي الى زيادة مشاكل عبء الاعالة والرعاية الاجتماعية .

جدول رقم (٣)

توزيع السكان والمقيمين والمغتربين في سن العمل (١٠-٦٠) حسب النوع

(تعداد ١٩٧٥) بالآلاف

الفئة	المجموع			الذكور		
	الجملة	عدد من هم في سن العمل	٪	الجملة	عدد من هم في سن العمل	٪
السكان	٦٥٢٨	٤٠٣٧	٦٢	٣٢٦٢	٢٠٧٤	٦٤
المقيمون	٥٢٩٤	٣٠٤٧	٥٨	٢٥٣٢	١٣٨٨	٥٥
المغتربون	١٢٣٤	٩٩٠	٨٠	٧٤٠	٦٨٦	٩٣

المصدر : أنظر الملحق رقم ١ .

جدول رقم (٤)

الأهمية النسبية للسكان والمقيمين والمغتربين في فئات أعمار سن العمل

فئات العمر	السكان			المقيمون			المغتربون		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
-١٠	١٧	١٧	١٧	٢٤	١٧	٢٠	٤	١٧	٨
-١٥	١٥	١٣	١٤	١٣	١٣	١٣	١٨	١٤	١٧
-٢٠	١٤	١١	١٣	٨	١١	١٠	٢٦	١٤	٢٢
-٢٥	١٤	١٣	١٤	١٠	١٣	١٢	٢٢	١٣	١٩
-٣٠	١١	١٢	١٠	١٠	١٢	١١	١٢	١١	١٢
-٣٥	٩	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٨	٩	٨
-٤٠	٧	٩	٨	٩	٩	٩	٨	٨	٦
-٤٥	٥	٦	٥	٦	٦	٦	٢	٥	٣
-٥٠	٥	٦	٦	٧	٦	٦	٢	٥	٣
-٥٥	٣	٣	٣	٣	٣	٣	١	٤	٢
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

شكل رقم (١)

الأهمية النسبية للسكان والمقيمين والمغتربين في فئات أعمار سن العمل

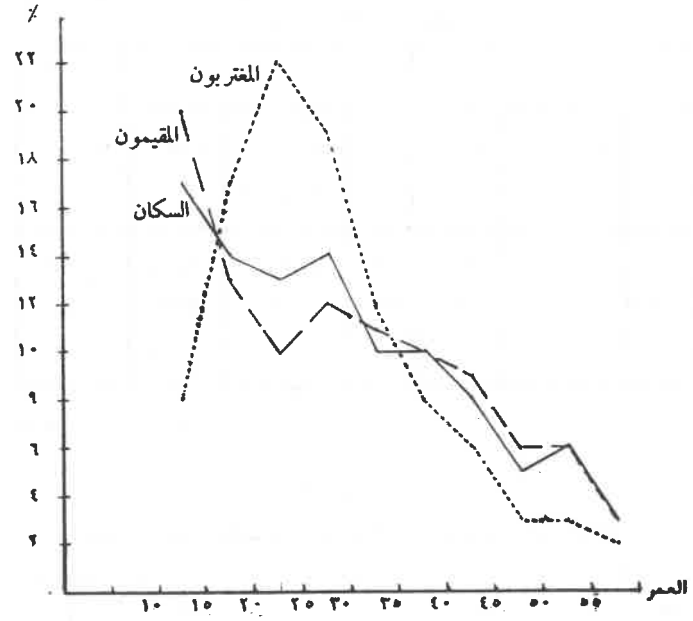

رابعا : ومن المؤشرات الاقتصادية التي يجب الا تغفل العمر الانتاجي للعامل ، فالعامل يدخل سوق العمل في سن العاشرة ويتقاعد في سن الستين عادة ، وبذلك يكون العمر الانتاجي للعامل خمسين عاما .

ومن المعلوم ان الكفاءة الانتاجية الذاتية للعامل ترتفع بمعدل متزايد في السنوات الاولى من العمر الانتاجي ، نتيجة القدرة على اكتساب الخبرات من الممارسة والتدريب ، ثم تبدأ هذه المعدلات في الثبوت في السنوات الوسطى من العمر ، ثم تأخذ في النقصان في السنوات الأخيرة من العمر . وهذه المراحل ليس لها حدود ثابتة ، ولكن يمكن تقسيم العمر الانتاجي الى ثلاث مراحل حسب المقدرة الانتاجية للعامل كما يلي :

المرحلة الأولى : من سن ١٠ سنوات الى سن ٣٠ سنة ، وهي فترة التدريب واكتساب الخبرات ، وفيها تتزايد انتاجيةالعامل بمعدلات متزايدة.

المرحلة الثانية : من سن ٣٠ سنة الى سن ٥٠ سنة ، وهي فترة التطبيق الذاتي لما تم اكتسابه من خبرات ، وفيها تتزايد انتاجية العامل ولكن بمعدل متناقص .

المرحلة الثالثة : من سن ٥٠ سنة الى سن ٦٠ سنة ، وفي هذه المرحلة تبدأ عوامل الزمن تضع بصماتها على العامل مما يؤثر فيكفاءته الانتاجية التي تتناقص تدريجيا .

جدول رقم (٥)
التوزيع النسبي للذكور في سن العمل

فئات العمر	السكان		المقيمون		المغتربون		العمر الانتاجي العامل
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
١٠-	١٢٤٤	٦٠	٧٦٥	٥٥	٤٧٩	٧٠	٤٠
٣٠-	٦٧٢	٣٢	٤٨١	٣٥	١٩١	٢٨	٢٠
٥٠-٦٠	١٥٨	٨	١٤٢	١٠	١٦	٢	٥
المجموع	٢٠٧٤	١٠٠	١٣٨٨	١٠٠	٦٨٦	١٠٠	

المصدر : أنظر الملحق رقم (١) .

واذا نظرنا الى بيانات الذكور في سن العمل كما في الجدول رقم ٥ التالي نجد ان العمال الذكور يتركزون في الفئة الأولى من العمر الانتاجي ، وهي الفئة الشابة المنتجة ، ولكن نسبة تواجدهم في هذه الفئة من العمر تختلف بين فئات السكان ، حيث تظهر أعلى نسبة لها بين المغتربين التي تصل الى ٧٠٪ من مجموع المغتربين ، وتنخفض الى ٦٠٪ بين مجموع السكان ، ويزداد انخفاضها بين المقيمين حيث تصل الى ٥٥٪ فقط .

وكنتيجة لهجرة العمالة الشابة نجد ان الفئات الأخرى من العمر للمغتربين تنخفض عن مثيلاتها في كل من مجموع السكان والمقيمين ، حيث يوضح الجدول السابق أن ٢٨٪ من المغتربين في فئة العمر الثانية ، بينما ٣٢٪ من مجموع السكان في هذه الفئة ، ٣٥٪ من المقيمين في نفس الفئة . أما في الفئة الأخيرة من العمر الانتاجي نجد أن ٢٪ فقط من المغتربين في هذه الفئة ، بينما يظهر ٨٪ من مجموع السكان و ١٠٪ من المغتربين في هذه الفئة .

ويمكن حساب متوسط العمر الانتاجي للعامل ، أما باستخدام عدد العاملين في كل فئة ، أو باستخدام الأهمية النسبية للعاملين في كل فئة ، وكل من الاسلوبين يعطي نفس النتيجة .

متوسط العمر الانتاجي لمجموع السكان =

(٦٠×٤٠+٣٢×٢٠+٨×٥)÷١٠٠=٣٠٫٨

متوسط العمر الانتاجي للمقيمين =

(٥٥×٤٠+٣٥×٢٠+١٠×٥)÷١٠٠=٢٩٫٥

متوسط العمر الانتاجي للمغتربين =

(٧٠×٤٠+٢٨×٢٠+٢×٥)÷١٠٠=٣٣٫٧

ومن ذلك يتضح أن العمر الانتاجي للعامل المهاجر أعلى من مثيله لمجموع السكان أو للمقيمين .

خامسا : واذا نظرنا الى الجانب المضيء في موضوع الهجرة ، نجد انه يتمثل في تحويلات المغتربين الى الوطن ، التي تتزايد سنة بعد أخرى ، حيث كانت ٥٦٤ مليون ريال عام ٧٣/٧٢ فبلغت ٦١١٨ مليون ريال عام ٨٠/٧٩ (جدول رقم ٦) . وتتضح أهمية هذه التحويلات عند مقارنتها بناتج النشاط الاقتصادي القومي خلال سلسلة السنوات من ٧٣/٧٢ الى ١٩٨٠/٧٩ .

فاذا قارنا التحويلات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ، الذي يتكون من دخول عوامل الانتاج + استهلاك رأس المال الثابت + الضرائب غير المباشرة ، نجد أن التحويلات الخاصة تمثل ٥١٪ من هذا الناتج في السنة الأخيرة ٨٠/٧٩ ، هذا وان كانت أقل نسبة لها بلغت ٢١٪ في سنة ٧٤/٧٣ ، الا أنها بلغت أعلى نسبة لها ٧٠٪ في سنتي ٧٧/٧٦ ، ١٩٧٨/٧٧ .

واذا قورنت التحويلات بالدخل القومي بسعر السوق ، الذي يتكون من دخول عوامل الانتاج من الداخل والخارج + الضرائب غير المباشرة ، نجد أن التحويلات الخاصة تمثل ٤٤٪ من هذا الدخل في السنة الأخيرة ١٩٨٠/٧٩ ، وان كانت أقل نسبة لها بلغت ١٩٪ عام ٧٤/٧٣ ، الا أن أعلى نسبة لها بلغت ٦٢٪ سنتي ٧٧/٧٦ ، ١٩٧٨/٧٧ .

وبمقارنة التحويلات بالدخل القومي المتاح ، الذي يشمل الدخل القومي بسعر السوق + صافي التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجي ، نجد أن التحويلات الجارية تمثل ٣٤٪ من هذا الدخل ، بينما وصلت أقل نسبة لها ١٧٪ عام ٧٤/٧٣ ، كما بلغت أعلى نسبة لها ٤٢٪ عامي ٧٧/٧٦ ، ١٩٧٨/٧٧ .

من هذه المقارنة السريعة يتضح أهمية ، أو وزن ، التحويلات الخاصة ، بالنسبة لناتج النشاط الاقتصادي القومي . ويزداد وضوح هذه الأهمية اذا قارنا متوسط ما يحوله المغترب بمتوسط نشاط المقيم .

ففي سنة ١٩٧٥ كان عدد المغتربين ١٢٣٤ ألف نسمة قاموا بتحويل ٢٣٦٣ مليون ريال ، أى ان متوسط تحويل المغترب كان ١٩١٥ ريال . وفي سنة ٧٦/٧٥ كان عدد المقيمين ٥٢٥٩ ألف نسمة كان نشاطهم الانتاجي داخل الوطن (الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق) ٤٩٣٥ مليون ريال ، **أى أن متوسط ناتج المقيم كان ٩٣٨ ريال أى ان ما يحوله المغترب أكثر من ضعف ناتج المقيم .**

وهنا يجب أن ننوه الى أن ما سبق عرضه من أرقام ، وما تم حسابه من نسب ، بنيت على أساس التحويلات التي تمت عن طريق المصارف . وفي حالة غياب الرقابة الكاملة على حركة دخول وخروج النقد ، بجانب حرية تداول وتحويل العملات الأجنبية في السوق المحلية ، فان جانبا آخر من التحويلات الذي يتم عن طريق الوسطاء والاصدقاء لا يخضع للحصر . كما أن هناك نوعا آخر من التحويلات الذي يتمثل في صورة تحويلات عينية ، أى بعض السلع التي ترسل للاسرة ، وان كان معظمها يأخذ شكل السلع الكمالية أو الكهربائية ، الا انها بلا شك تؤثر على القيمة الحقيقية للدخل المتاح .

سادسا : ان كانت التحويلات تؤثر بطريق مباشر على الدخل القومي ، الا انها أيضا تؤثر على الانفاق الاستهلاكي الخاص .

جدول رقم (٦)

نسبة التحويلات الخاصة الى بعض بنود النشاط الاقتصادي

السنة	التحويلات الخاصة	نسبة التحويلات الخاصة ٪				
		الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	الدخل القومي بسعر السوق	الدخل القومي المتاح	الانفاق الاستهلاكي الخاص	الواردات
٧٣/٧٢	٥٦٤	٣٠	٢٣	٢٠	٢٦	٨٢
٧٤/٧٣	٥٩٥	٢١	١٩	١٧	٢٢	٦٤
٧٥/٧٤	١٠١٣	٢٧	٢٤	٢٠	٢٨	٨١
٧٦/٧٥	٢٣٦٣	٤٨	٤٢	٣١	٤٨	١٢٧
٧٧/٧٦	٤٥٦١	٧٠	٦٢	٤٢	٦١	١٣٠
٧٨/٧٧	٥٧٧٤	٧٠	٦٢	٤٢	٧٥	١٢٩
٧٩/٧٨	٥٥٩٥	٥٥	٤٨	٣٦	٥٥	٨٣
٨٠/٧٩	٦١١٨	٥١	٤٤	٣٤	٥٠	٧٢

المصدر : أنظر الملحق رقم (٣) .

فزيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص من ٢١٨٨ عام ٧٣/٧٢ الى ١٢١٥٤ مليون ريال عام ٨٠/٧٩ (ملحق رقم ٣) ، رافقته زيادة التحويلات بمعدلات أعلى ، حيث كانت التحويلات تمثل ٢٦٪ من الانفاق الاستهلاكي الخاص عام ٧٣/٧٢ وارتفعت الى ٥٠٪ عام ٨٠/٧٩ ، بل انها في بعض السنوات مثلت نسبة أعلى من ذلك بكثير ، حيث بلغت ٧٥٪ عام ١٩٧٨/٧٧ (جدول رقم ٦) .

وزيادة الاستهلاك الخاص بمعدلات أعلى من زيادة الانتاج المحلي ادت الى زيادة الواردات ، ومع ذلك نجد أن نسبة التحويلات الى الواردات لم تقل عن ٦٤٪ عام ٧٤/٧٣ ، بل انها في بعض السنوات كانت تمثل ١٣٠٪ كما في سنة ١٩٧٧/٧٦ .

ويجب أن ننوه هنا أن نسب التحويلات الخاصة الى الانفاق الاستهلاكي الخاص أو الى الواردات لا تمثل نسب المشاركة الفعلية ، حيث أن التحويلات لا تخصص كلها في مجال واحد ، ولكنها تشير الى الأهمية النسبية لها تجاه الاوضاع الاقتصادية الأخرى .

من استعراض البيانات السابقة ، يتضح مدى تأثير الهجرة على التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع اليمني . وهذا التأثير وان كان له جوانبه السلبية ، الا أن له جوانب ايجابية . وتداخل الجانبين وتفاعلهما يجعل من الصعب اتخاذ قرار سريع للحكم على ظاهرة الهجرة ، خاصة وأن البلاد في بداية خطوات التنمية ، وأن الركيزة الأساسية لانشاء صناعات وطنية لتفي بالاحتياجات الأساسية والسلع الاستراتيجية لم تستكمل بعد .

فمن المشاكل الأساسية التي تواجه انشاء الصناعات اليمنية الافتقار الى الأيدي العاملة المدربة ، بجانب انتشار الأمية التي تشكل حجر عثرة أمام محاولة استيعاب العامل اليمني للتكنولوجيا الحديثة . فقد بلغت نسبة الأمية ٨٢ر٥٪ من مجموع السكان (٣) ، أما في مجتمع القوة العاملة فان نسبة الأمية تبلغ ٧٢ر٣٪ ، والذين يستطيعون القراءة أو القراءة والكتابة ٢٦ر٣٪ ، أما الذين كان لهم حظ الاندراج في المراحل التعليمية فلم يتجاوز ١ر٤٪ .

الارتفاع الشديد في نسبة الأمية والانخفاض الحاد في نسبة من اندرجوا في المراحل التعليمية يؤدي الى ندرة العامل الذي يمكن تدريبه حتى يصبح ماهرا ، وهذا الوضع يؤدي الى تأكيد ظاهرة انخفاض انتاجية العامل العادي والعجز في العمالة الماهرة ، مما أدى الى الالتجاء المتزايد نحو العمالة الأجنبية لتشارك في عمليات الانتاج المحلي سواء بالنسبة للعمال أو للخبراء . فقد بلغ مجموع الرخص الممنوحة للعمال الأجانب خلال الأعوام ٧٦ــ٨٠/٧٩ ، بخلاف الاجانب الذين يعملون في بعض الهيئات الخاصة ، كما يلي (٤) :

السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩
عدد الرخص	١٤٤	٧٣١	٥٢٨٩	٦٩٢٧

هذه الزيادة السريعة في استخدام العمالة الأجنبية مرتبطة ارتباطا وثيقا باحتياجات خطة التنمية . ويتوقع زيادة أكبر في العمالة الأجنبية خلال خطة التنمية الثانية لما تصبو اليه من تحقيق معدلات أكبر في مستويات الأنشطة الانتاجية المختلفة .

والسؤال الذي يطرح الآن هو : **هل يمكن جذب العامل اليمني المغترب ، بعد اكتسابه الخبرة والمران في المهجر ، ليشارك في عمليات الانتاج داخل الوطن ، وبالتالي يعيد التوازن الاجتماعي ولا يخل بالتوازن الاقتصادي ؟**

الاجابة عن هذا السؤال ذات شقين :

الشق الأول ، يتعلق بمدى امكانية السوق المحلية لانشاء صناعات جديدة لتلبية الاحتياجات المحلية ، وزيادة الصادرات لتغطية الاحتياجات من الواردات .

الشق الثاني ، يتعلق بدراسة أوضاع المغتربين اليمنيين من ناحية التركيب النوعي والعمري والمهني والثقافي ، ودراسة أسباب الهجرة ، الخبرات التي تم اكتسابها في المهجر سواء في طبيعة العمل أو في مستوى المهارة ، أو في المستوى الثقافي .

ففيما يتعلق بالشق الأول ، توجد دراسات وفيرة جميعها يؤكد قيام الصناعات في مختلف أنواع الانتاج ، وجميعها يؤكد أيضا أن العقبة الأساسية لقيام الصناعات هي غياب الأيدي العاملة الفنية المدربة .

اما فيما يتعلق بالشق الثاني ، فلا توجد بيانات تفصيلية دقيقة عن أوضاع المغتربين ، وحتى البيانات القليلة المتوفرة توحي بعدم الثقة ، مثال ذلك عند دراسة نسبة المغتربين على مستوى المحافظات ، وجد أن هذه النسبة ثابتة على مستوى الجمهورية ، وكذلك على مستوى المحافظات ، كما يوضحه الملحق رقم ٢ ، ونحن جميعا نعلم أن الظروف الطبيعية للمنطقة تؤثر على استقرار الانسان ، لذلك فان الاستقرار في المناطق الزراعية يكون أكبر من الاستقرار في المناطق الصحراوية . ونظرا للاختلاف البين بين المناطق الجغرافية في الجمهورية العربية اليمنية فانه يكون من المتوقع أن تختلف معدلات الهجرة من هذه المناطق .

وللحصول على بيانات دقيقة يجب اجراء مسح شامل للمغتربين ، يشمل جميع النواحي الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ، الا أن الدراسة باسلوب العينة لا يقل اهمية عن المسح الشامل .

اسلوب اختيار العينـــة

اختيار العينة :

تختار العينة عادة من اطار يشمل جميع مفردات المجتمع تحت الدراسة ، وفي مجال دراستنا هذه يكون المجتمع هو مجموع المغتربين اليمنيين بما لهم من خصائص ديموجرافية واجتماعية واقتصادية ، بصرف النظر عن مدة الاغتراب وأسبابه ، ويختلف اسلوب أخذ العينة وتحديد حجمها تبعا لطبيعة الدراسة ، فانتشار مجتمع المغتربين بين بلاد العالم المختلفة وتجانسهم في هذه البلاد يتيـــح الفرصة لمحاولة تقسيم العينة حسب المناطق المهاجر اليها ويقلل من حجم العينة . فمن الأمور المعترف بها في نظرية العينات انه كلما زاد حجم العينة ، أى كلمـــا كبرت العينة ، كلما زادت درجة تمثيلها للمجتمع ، وقلت بالتالي نسبة الاخطاء أو الانحرافات . كما انه من الأمور المسلم بها انه كلما كان مجتمع العينة متجانسا كلما أمكن أخذ عينة صغيرة نسبيا ، ولا يؤثر ذلك على دقة التقدير .

ولكن نظرا لعدم توفر اطار شامل لمجتمع المغتربين ، وانه لم يتحدد بعـــد حجم تواجدهم في كل منطقة ، مما يستحيل معه تحديد حجم العينة ونسبتها بين المغتربين ، وبالتالي لا يمكن وضع اسس تعميمها على المجتمع بشكل علمـــي سليم ، لذلك سنعتبر حجم العينة هو مجموع استمارات عضوية الاتحاد العام للمغتربين اليمنيين ، وتقسم العينة حسب منطقة تواجد المغترب .

كما أن من الخطوات الأساسية في أى بحث علمي ، تحديد المتغيرات موضع الدراسة تحديدا دقيقا مما يمكن من التوصيف السليم لطبيعة الظاهرة والمؤثرات المحيطة بها ، ولكي يمكن من وضع التقديرات الحقيقية بعد اختبار صحتها حتى تأتي التنبؤات أو التوقعات قريبة من الواقع ، وهذا يستلزم وضع صحيفـــــة « استبيان » تشتمل على كل ما هو مطلوب دراسته من متغيرات فيصورة تفصيلية واضحة ودقيقة .

ونظرا لان هذا الاجراء لم يتم ، اى انه لم توضع استمارة خاصة تشتمل على البيانات المطلوبة لهذه الدراسة ، فاننا سنعتمد على ما هو متوفر من بيانات شملتها استمارة عضوية الاتحاد العام للمغتربين اليمنيين ، وبالرغم من تواضع البيانات المتوفرة ، الا اننا سنحاول الحصول منها على بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية العامة التي نأمل أن تخدم الباحثين في مثل هذا النوع من الدراسة .

تحفظات :

يهمنا هنا أن نضع التحفظات التالية حتى لا تخرج النتائج عن المدلـــول الطبيعي لها .

أولا : يبلغ مجموع استمارات العضوية التي سنقوم بتحليلها ٣٢٠١ استمارة وهي التي سنعتبرها ، تجاوزا ، العينة تحت الدراسة ، وذلك من مجموع المغتربين البالغ عددهم ١٢٣٤ الف طبقا لتعداد ١٩٧٥ ، ولكن نظرا لما اتضح عند تفريغ البيانات أن هذه الاستمارات للاعضاء الذكور فقط فوق سن الخامسة عشرة ، لذلك فاننا سوف نحدد العينة كنسبة من المغتربين الذكور فوق سن الخامسة عشرة من نفس التعداد والبالغ عددهم ٦٣٠٣٠٧ نسمة ، وبذلك تكون العينة ممثلة بنسبة ٥١ر ٪ . وهذه النسبة وان بدت صغيرة الا انها تعتبر مقبولة اذا ما اخذنا في الاعتبار درجة تجانس المغتربين .

ثانيا : نظرا لتجانس مجتمع المغتربين بالرغم من اختلاف مستوياتهم في كل منطقة يقيمون فيها ، فاننا سنقسم العينة حسب المناطق المهاجر اليها ، ولن يبنى التقسيم على اساس نسبة محددة لكل منطقة بسبب عدم امكانية الاستدلال على العدد الحقيقي في كل منطقة ، ولكن سنعتبر ما هو متوفر من بيانات حسب المناطق كعينة لهذه المنطقة بدون الاشارة الى وزنها الحقيقي ، وهذا الاجراء وان كان يؤثر على صحة التقدير الاجمالي ، الا انه يعتبر مؤشرا لا يختلف كثيرا عن طبيعة تركيب مجتمعات المغتربين في هذه المناطق .

فقد كان عدد افراد العينة في كل منطقة من واقع الاستمارات كما يلي :

المنطقة	العدد
المملكة العربية السعودية	١٩٤٧
البلاد العربية والافريقية	٣٣
المملكة المتحدة	٥١٢
الولايات المتحدة الامريكية	٧٠٩
المجموع	٣٢٠١

ثالثا : تنشر استمارة العضوية في مجلة الوطن ، التي يصدرها الاتحاد العام للمغتربين اليمنيين ، لذلك كان من المتوقع أن نلاحظ أن الذين يقومون باستيفاء بيانات الاستمارة هم الاشخاص الذين على درجة معينة من القراءة والكتابة ، وبذلك يظهر تحيز ملحوظ في البيانات الخاصة بالحالة التعليمية ، ولكن بيانات العينة اسقطت هذا التحفظ .

رابعا : يقوم الاتحاد بتقديم خدمات للمغتربين ، بما في ذلك تسهيل الاجراءات المالية والجمركية . لذلك يكون من مصلحة اصحاب الاعمال سرعة الاشتراك في عضوية الاتحاد للاستفادة من هذه التسهيلات ، وبذلك كان من

المحتمل ان يظهر تحيز في بيانات المهنة ، خاصة مهنة التجارة ، ولكن بيانات العينة اسقطت هذا التحفظ .

بيانات الاستمارة وكيفية الاستفادة منها

صممت الاستمارة من اجل هدف محدد لها ، وهو الاشتراك في عضوية الاتحاد . لذلك جاء تركيز الأسئلة على النواحي الاستدلالية عن المشترك ، مثل الاسم ومحل الميلاد والعمر والعنوان ، كما اشتملت الاستمارة على بعض الأسئلة عن النواحي الاجتماعية بصفة عامة مثل ، الحالة الاجتماعية وعدد الاولاد وطبيعة الاقامة مع الاسرة ، أما النواحي الاقتصادية فلم يكن لها نصيب في بيانات الاستمارة الا بسؤال واحد عن المهنة ، وان كان قد وضع أساسا ليكمل بيانات الناحية الاجتماعية .

ومع ذلك فان البيانات التي اشتملت عليها الاستمارة وما يمكن اشتقاقه منها من علاقات ان لم تكن على مستوى التفصيل والدقة المطلوبين فهي أقرب الى الدقة والصواب من أى بيانات تقديرية أخرى ، ويمكن ربطها بما هو متوافر من بيانات عن النواحي الاقتصادية .

اشتملت استمارة العضوية على اثني عشر سؤالا ، نذكرها فيما يلي مع توضيح كيفية الاستفادة منها :

١ ــ **الاسم** : من الاسم يمكن الاستدلال على نوع المهاجر ذكر أم انثى ، وان كانت البيانات أوضحت أن جميع المشتركين من الذكور .

٢ ــ **محل الميلاد** : يستخدم هذا البيان لتحديد المحافظة التي هاجر منها ، اى اعتبار محل الميلاد هو مكان مزاولة النشاط الاقتصادي للمغترب قبل الهجرة ، وهذا الاعتبار وان كان غير دقيق دقة كاملة نظرا للتطور السريع في الأنشطة الانتاجية وانتشارها على مستوى الجمهورية ، بجانب انتشار وسائل المواصلات وربطها لجميع أطراف الجمهورية مما يسهل حركة الانتقال والهجرة الداخلية ، الا ان الطبيعة الغالبة للنشاط الزراعي وصغر حجم النشاط الصناعي يجعل أثر الهجرة الداخلية ضعيفا جدا ، لذلك نستخدم بيان محل الميلاد لقياس معدلات الهجرة على مستوى المحافظة وأثرها على كل من التركيب الاجتماعي والعمالة داخل المحافظة .

٣ ــ **تاريخ الميلاد** : يستخدم هذا البيان لتحديد عمر المغترب . ومنه يمكن توزيع مجتمع المغتربين حسب فئات سن العمل ، وتحديد نسبة القوة العاملة بينهم وتحديد متوسط العمر الانتاجي لهم ، ومقارنة بيانات العينة ببيانات تعداد ١٩٧٥ .

٤ ــ **العنوان بالجمهورية العربية اليمنية** : ليس هناك ما يؤكد ان هــذا البيان هو مكان مزاولة المغترب لنشاطه قبل الهجرة ، ولكن من المحتمل أن يكون هذا البيان لتسهيل المراسلات ومعاملات المغترب داخل الوطن . لذلك نــرى الاعتماد على بيان محل الميلاد للاستدلال على محل الاقامة قبل الهجرة .

٥ ــ **العنوان خارج الجمهورية العربية اليمنية** : يستخدم هذا البيان لتحديد مكان مزاولة النشاط الحالي ، اى في الهجرة ، كذلك لتوضيح اتجاه الهجرة من المحافظات الى بلاد العالم الخارجي التي تم تحديدها على مستوى اربع مناطــق كما سبق توضيحه .

٦ ــ **المهنة** : وهي المهنة الحالية التي يزاولها المغترب . وليس هناك من بيانات توضح أهي المهنة الأصلية للمغترب ، أم هي مهنة اكتسبها بعد الهجرة ، لذلك سنكتفي بمعالجتها على أساس أنها المهنة الحالية . وتبوب المهنة في كل منطقة هجرة على مستوى فئات سن العمل والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية.

ونظرا لعدم وضع تعريف مسبق للمهنة لتحديدها بالتفصيل طبقا للتقسيمات المحلية أو الدولية ، فقد تم تقسيم المهن حسب أنواع المهن الواردة بالاستمارات .

٧ ــ **المؤهلات** : توضح اسم الشهادة التي يحملها المغترب ، ولم يوضــح البيان اذا كانت الشهادة تم الحصول عليها قبل الهجرة أم بعدها ، وذلك لامكان تحديد المستوى العلمي للمغترب في كلا الحالين . وسيؤخذ البيان لتوضيــح الوضع الحالي وتبويبه مع المتغيرات الأخرى على حسب المنطقة والمحافظــة والحالة الاجتماعية والحالة العملية وفئات سن العمل .

٨ ــ **عدد اللغات التي يجيدها قراءة وكتابة ونطقا** : يضاف هذا البيان الى البيان السابق الخاص بالمؤهلات لتوضيح الحالة التعليمية ، وتوضيح نسبــة الأمية بين المغتربين .

٩ ــ **الحالة الاجتماعية** : وتبوب بيانات الحالة الاجتماعية على مستوى المحافظة لدراسة أثر الحالة الاجتماعية على التركيب الاجتماعي في المحافظة ، وتبوب على مستوى فئات سن العمل لتعطي مؤشرا عن طبيعة سهولة حركــة الهجرة ، وتبوب على مستوى الحالة التعليمية لتعطي مؤشرا عن مدى ادراك المغترب للهجرة في ظل ظروفه الاجتماعية .

١٠ ــ **عدد الأولاد** : ذكر هذا البيان اجمالا مع عدم توضيح عــدد الأولاد المقيمين مع المغترب ، لذلك يكون من الصعب تحديد حجم الأسرة في المهجر وتحديد عبء الاعالة داخل الوطن وخارجه ، ونصيب التحويلات من ذلك العبء .

١١ ــ طبيعة الاقامة مع الأسرة : هذا السؤال يوضح التركيب الاجتماعي للاسرة في المهجر بصورة اجمالية ، حيث يذكر اذا كان المغترب يعيش مع جميع اسرته في المهجر ، او يعيش مع جزء منهم ، او يعيش بمفرده . وبالرغم من عدم توضيح حجم الأسرة الا اننا سنحاول الحصول على نسب تقريبية لحجم الأسرة في المهجر للاسترشاد بها في تحديد عبء الاعالة .

١٢ ــ السؤال الأخير خاص **بالتحاق أبناء المغترب بالمدرسة** سواء في الوطن او في المهجر ، وهذا سؤال عام يوضح مدى اهتمام المغترب بالتعليم .

تبويب البيانات :

بوبت البيانات حسب المتغيرات الأساسية التالية :

أولا : المناطق المهاجر اليها ، وتشمل اربع مناطق هي :

١ ــ المملكة العربية السعودية ٢ ــ بلاد عربية اخرى وافريقية .

٣ ــ المملكة المتحـــدة ٤ ــ الولايات المتحدة الامريكية .

ثانيا : المحافظات ، وتشمل محافظات الجمهورية الاحدى عشرة ، بالاضافة الى وحدة جديدة تمثل مواليد خارج الجمهورية .

ثالثا : فئات سن العمل ، وتشمل الفئتين من ١٥ الى اقل من ٦٠ عاما ، ٦٠ عاما فأكثر ، حيث لم تظهر بيانات عن الفئة أقل من ١٥ عاما .

رابعا : المهنة : وتشمل سبعة انواع تم تحديدها طبقـــا لما هو وارد بالاستمارات ، بالاضافة الى وحدة أخرى تمثل المتقاعدين ، وتقسم المهن كما يلي :

١ ــ عامل ٢ ــ ميكانيكي ٣ ــ لحام كهربائي ٤ ــ سائق .

٥ ــ بحار ٦ ــ تاجر ٧ ــ اداري ٨ ــ متقاعد .

خامسا : الحالة التعليمية ، وتشمل ستة متغيرات هي :

١ ــ أمي ٢ ــ يقرأ ويكتب ٣ ــ ابتدائية ٤ ــ اعدادية

٥ ــ ثانوية ٦ ــ جامعة .

سادسا : الحالة الاجتماعية ، وتشمل ثلاثة متغيرات هي :

١ ــ أعزب ٢ ــ متزوج ٣ ــ مطلق .

كما توجد بعض المتغيرات الأخرى بوبت في جداول مستقلة وهي :
اولا : طبيعة الاقامة مع الأسرة ، وتشمل ثلاثة متغيرات هي :

١ ــ مع الأسرة ٢ ــ مع جزء منها ٣ ــ بمفرده .

ثانيا : عدد الأولاد ، وتشمل متغيرين اثنين فقط وهما :

١ ــ ذكور ٢ ــ اناث .

ثالثا : فئات العمر ، وتشمل ١٤ فئة ، طول كل منها خمس سنوات ، تبدأ بالفئة من ١٥ الى أقل من ٢٠ وتنتهي بالفئة ٨٠ فأكثر .

النواحي الاجتماعية للمغتربين
وأثرها على النواحي الاجتماعية داخل الوطن

يمثل مجتمع المغتربين نسبة كبيرة من المجتمع اليمني ، حيث بلغ طبقا لتعداد ١٩٧٥ ــ ١٢٣٤ الف مقترب يمثلون ١٩ ٪ من مجموع السكان ، وبلغ في التعداد التعاوني لسنة ١٩٨١ ــ ١٣٩٥ الف نسمة يمثلون ١٦ر٣ ٪ من السكان . وهذا العدد الكبير له خصائصه الاجتماعية المميزة عن المجتمع الأصلي ، وذلك بسبب ما تفرضه الهجرة من شروط ومواصفات معينة للمهاجر في بداية سنوات الهجرة ، اما بعد سنوات من الهجرة ، أى بعد سنوات من الهجرة وبداية الاستقرار ، تكاد تتفاوت الظروف الاجتماعية لمجتمع المغتربين مع المجتمع الأم . ودرجة الاختلاف هذه تؤخذ كمؤشر لمدى الاستقرار الاجتماعي للمغترب في المهجر .

ومن النواحي الاجتماعية التي نتناولها بالدراسة ما يلي :

١ ــ الحالة الاجتماعية ٢ ــ العمر .

٣ ــ الحالة التعليمية ٤ ــ المناطق المهاجر اليها .

وسنتناول كلا منها بالتفصيل في تحليل أوضاع المغتربين والمقارنة بالمجتمع الأصلي والآثار المترتبة على هذه الأوضاع .

أولا ــ الحالة الاجتماعية :

تمثل دراسة الحالة الاجتماعية العصب الأساسي للدراسات الاجتماعية ، وتعتبر مؤشرا مباشرا وصريحا للاستقرار والتوازن الاجتماعي . واختلال هذا التوازن يؤدي الى مشاكل اجتماعية من الصعب التحكم في نتائجها ومعالجتها .

وبمقارنة مجتمع المغتربين بالمجتمع الأصلي ، كما في الجدول رقم ٧ التالي :

جدول رقم (٧)

المغتربون في العينة[1] حسب الحالة الاجتماعية[2]

الحالة الاجتماعية	السكان المسجلين		المغتربون	
	العدد	٪	العدد	٪
أعزب	٨٤٢٣١٤	٢٨ر٩	٥٠٠	١٥ر٦
متزوج	١٧٨١٢٦٦	٦١ر٠	٢٦٥٥	٨٣ر٠
مطلق	٤٨٧٩٤	١ر٧	٤٦	١ر٤
أخرى	٢٤٥٦٧٩	٨ر٤	—	—
الجملة	٢٩١٨٠٥٣	١٠٠	٣٢٠١	١٠٠

(١) المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي العاشر ، جدول ٢/٨ ، ص ٤٨ .

(٢) ملحق رقم ٤ .

يبدو من الوهلة الأولى أن مجتمع المغتربين أكثر استقرارا من المجتمع الاصلي حيث تزيد نسبة المتزوجين وتقل نسبة كل من العزاب والمطلقين . ولكن اذا نظرنا الى طبيعة الاقامة مع الأسرة (ملحق رقم ٥) نجد أن ٨١ر٤٪ من المتزوجين يقيمون بمفردهم ، أى يتركون زوجاتهم في الوطن . فمن تحليل أوضاع المغتربين تنقلب الصورة العامة للاستقرار ، ويبدو أن مجتمع المغتربين مجتمع غير مستقر ، وبخاصة اذا عرفنا أن المغتربين الذين يعيشون مع الأسرة أو مع جزء منها يمثل ١٨ر٦ ٪ فقط من مجموع المغتربين .

ويشكل عدم الاستقرار الاجتماعي للمغتربين أعباء نفسية على كل من المغترب في المهجر وأسرته في الوطن ، كما أنه يخل بالتركيب الاجتماعي في الوطن حيث تزداد نسبة النساء والأطفال بين المقيمين . فمن الجدول رقم ٢ نجد أنه في تعداد ١٩٧٥ كان عدد الاناث يمثل ٥٠ ٪ من مجموع السكان ، بينما تبلغ هذه النسبة ٥٢ر٤ ٪ بين المقيمين .

وفي ظل غياب رب الأسرة يحرم الأبناء من الاشراف والتوجيه اللازمين ، ويلقى العبء على الزوجة التي غالبا ما تكون أقل كفاءة في التوجيه والارشاد .

ثانيا ــ العمر :

تفرض ظروف الهجرة سنا معينة للمهاجر ، وهي سن العمل ، من العمر ١٥ سنة حتى سن الستين ، فمن بيانات العينة نجد أن ٩٧٪ من مجتمع

المغتربين يقع في هذه الفئة من العمر ، ملحق رقم ٦ ، بينما اذا قارنا هذه النسبة للمغتربين الذكور في تعداد ١٩٧٥ ملحق رقم ١ ، نجد انها ٨٧٪ من مجموع الذكور المغتربين ، وتصل الى ٩٩٪ بين المغتربين الذكور في سن ١٥ فأكثر ، واذا نظرنا الى مجتمع المقيمين الذكور في هذه الفئة من العمر في تعداد ١٩٧٥ نجد انها تمثل ٨٦٪ فقط . **لذلك نجد أن سن الحياة الاجتماعية الكاملة في مجتمع المغتربين اكبر من مثيله في مجتمع المقيمين .**

واذا ما نظرنا الى توزيع فئات العمر نجد أن مجتمع المغتربين يتميز بسن الشباب أكثر مما يتميز به المجتمع الأصلي . فاذا أخذنا فئة السن من ٢٠ الى ٣٥ للذكور لتمثل سن الشباب ، فاننا نجد أن ٥٥٪ من مجتمع المغتربين في هذه السن ملحق رقم ٦ ، وتمثل ٥٥ر٧٪ من المغتربين الذكور في تعداد ١٩٧٥ ، بينما تمثل ١٥ر٥ من مجتمع المقيمين الذكور في نفس التعداد ، ملحق رقم ١ ، لذلك نجد أن فرصة مجتمع المغتربين لاقامة حياة اجتماعية اكبر من مثيلتها بين المقيمين ، ولكن تضيع هذه الفرصة في ظل ظروف الهجرة ، حيث تنخفض نسبة اقامة المغترب مع اسرته في المهجر .

ثالثا ــ الحالة التعليمية :

تتطلب الهجرة من المهاجر مستوى معينا من الثقافة والتعليم ، حتى يمكنه ادراك طبيعة الظروف الاجتماعية للمجتمع الذي يهاجر اليه ، كما تتطلب الهجرة مستوى معينا من الخبرات الفنية المكتسبة أو المدروسة حتى تتاح له الفرصة في الحصول على عمل مناسب بمجرد وصوله الى أرض المهجر .

وفي دراسة الحالة التعليمية للمغتربين يهمنا أن نفرق بين هجرة العمالة العادية ، أي الأشخاص ذوي التعليم المعتاد ، وبين هجرة الأفراد ذوي الكفاءة العلمية المتخصصة وهي ما أطلق عليها هجرة العقول .

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للحالة التعليمية للمغتربين والسكان المسجلين في تعداد ١٩٧٥

البيان	التوزيع النسبي للحالة التعليمية							المجموع
	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	اعدادية	ثانوية	جامعة	غير مبين	
السكان	٨٢ر٦	١٥ر٩	٥ر	٣ر	٢ر	١ر	٤ر	١٠٠
المغتربون	٣٠ر٤	٦١ر٢	٤ر٦	٢ر٣	١ر٣	٢ر	–	١٠٠

فاذا ما قارنا بيانات العينة ملحق رقم ٤ ، ببيانات السكان المسجلين في تعداد ١٩٧٥ (١) ، كما هو موضح في الجدول السابق (رقم ٨) .

فمن الجدول نجد أن مجتمع المغتربين أكثر حظا في التعليم من المجتمع السكاني ، حيث تنخفض نسبة الأمية ويزداد نسب التعليم في جميع مراحله ، وهذه ظاهرة طبيعية ، كما سبق أن ذكرنا ، تختص بها الهجرة .

والسؤال الذي يطرح الآن هو : **هل كان المغترب على هذا المستوى من التعليم قبل الهجرة ، أم أنه اكتسب هذا المستوى بعد الهجرة ؟**

فاذا كان المغترب على هذا المستوى من التعليم قبل الهجرة ، فان الهجرة تعمل على تفريغ المجتمع من المتعلمين ، ويترتب عليه أن مجهودات الدولة في رفع مستوى التعليم لا تجد المردود الاجتماعي المتوقع لها .

أما اذا كان المغترب قد اكتسب هذا المستوى من التعليم بعد الهجرة ، فهذا الوضع وان كان يخفف من أعباء الدولة على رفع مستوى التعليم لمواطنيها ، الا أنه يعطي مؤشرا خطيرا في تفكير المهاجرين نحو الهجرة ، حيث تتم الهجرة قبل الاستعداد الحقيقي اللازم لها ، فيفاجأ المغترب باحتياجه الى مستوى معين من التعليم بعد اتمام الهجرة ، فاما أن يرتفع بمستواه التعليمي أو يضطر لقبول مستويات دنيا من العمالة .

والاجابة الصحيحة عن هذا السؤال تتطلب اعادة دراسة أوضاع المغتربين قبل وبعد الهجرة ، وما تنبثق عنه هذه الدراسة يمكن الاسترشاد به في الاجابة عن تساؤل هجرة العقول ، حيث ان نسبة هجرة الجامعيين التي توضحها العينة لا تختلف في اتجاهها العام عن اتجاه مستويات التعليم الأخرى .

ولكن اذا نظرنا الى بيانات العينة ا ملحق رقم ٧ ، فانها قد تجيبنا عن التساؤلات السابقة . فنجد أن العمال يمثلون ٧٩٪ من الأميين ، ٧٤٪ ممن يستطيعون القراءة والكتابة ، ٦٨٪ من حملة الشهادة الابتدائية ، ٦٤٪ من حملة الشهادة الاعدادية ، ٥٤٪ من حملة الشهادة الثانوية ، ٣٣٪ من حملة الشهادة الجامعية . بينما تنخفض هذه النسب في باقي المهن الأخرى . وهذا الوضع يعطي مؤشرا الى ان المغترب اكتسب الحالة التعليمية الحالية بعد الهجرة وبعد استقراره في العمل الحالي ، وعندما تتاح له الفرصة ينتقل الى الاعمال الادارية التي يزداد فيها نسبة المتعلمين .

رابعا ــ حجم الهجرة من المحافظات :

من العوامل الدافعة الى الهجرة عدم استقرار النشاط الاقتصادي للمواطن . وهذا الاستقرار لا يرتبط بالنواحي الاجتماعية قدر ارتباطه بالنواحي

الاقتصادية . فطبيعة النشاط الانتاجي للانسان هي التي تحـــدد استعداده للاستقرار أو للهجرة ، فنجد مثلا أن النشاط الزراعي يجذب الانسان الـــى الاستقرار في منطقة عمله ، بينما حياة البداوة والترحال تجعل الانسان غير مستقر في منطقة محددة . كما أن سكان السواحل والحدود اكثر ميلا نحو الترحال من سكان المناطق الداخلية ، وهناك عامل هام يؤثر على الميل نحو الهجرة وهـــو انخفاض عائد النشاط الانتاجي بالنسبة للاتجاه العام للاسعار وارتفاع هـــذا العائد في بلاد اخرى . هذه هي بعض العوامل الاساسية المؤثرة للاتجاه نحـــو الهجرة ، وليست كل العوامل على وزن واحد متساو في التأثير للهجرة ، ولكن يختلف مقدار تأثير كل منها على حسب استعداد المواطن نفسه .

واذا نظرنا الى حجم الهجرة من المحافظات ، فان اى دارس يتوقع اختلاف هذا الحجم من محافظة الى أخرى ، وبخاصة أن الظـــروف الطبيعية لأرض الجمهورية العربية اليمنية متباينة ، فمنها ما تجود فيه الزراعة وتشجع علـــى الاستقرار ، ومنها ما هو صحراوي لا يشجع على الاستقرار بطبيعته . كذلك توجد المناطق الجبلية الداخلية التي لا يميل سكانها الى الترحال بجانب المناطق الساحلية والحدود ، التي تكاد تكون مفتوحة ، مما يشجع سكان هذه المناطـــق على الحركة الى خارج الوطن ، كما أن اختلاف مستويات التعليم في مناطـــق الجمهورية يؤدي الى اختلاف وجهات النظر نحو الهجرة .

ولكن ، اذا نظرنا الى بيانات تعداد ١٩٨١ التي اصدرها الجهاز المركزي للتخطيط ، نجد أن تقدير المغتربين في كل محافظة يمثل نسبة ثابتة وهي ٣ر١٦٪ من مجموع السكان في المحافظة ، وهي تساوي النسبة العامة للهجرة على مستوى الجمهورية ، ملحق رقم ٢ ، واذا نظرنا الى توزيع المغتربين الذكور لنفس التعداد، الملحق السابق ، نجد أن النسبة العامة تمثل ٨ر٢٤٪ ، وتتراوح بين أعلى قدر لها وهو ٢٧٪ في محافظة اب الى أقل قدر لها وهو ٢٢٪ في محافظة حجه ، وهذا التقارب في تقدير الهجرة من المحافظات ، بالرغم من تباينها ، لا يؤكد اثر العوامل العامة للهجرة اللهم الا اذا كان هناك عوامل أخرى تؤدي الى تقارب هـــذه النسب .

ويختلف مقدار مشاركة كل محافظة في مجتمع المغتربين ، فتشير بيانـــات تعداد ١٩٨١ الى أن محافظة صنعاء تسهم بالنصيب الأكبر من مجموع المغتربين ، يليها محافظتا تعز واب على الترتيب ، أما بيانات العينة ، ملحق رقم ٤ ، فتشير الى أن محافظة تعز تشارك بالنصيب الأكبر من مجتمع المغتربين يليها محافظتا اب والبيضاء .

ومن الأمور التي تدعو الى وجوب دراسة حركة الهجرة من المحافظات انها تسير في غير ما هو متوقع لها ، سواء من واقع بيانات التعداد او من بيانـــات

العينة ، حيث اصبح من المؤكد ان معدلات الهجرة من المناطق الزراعية اكبر من معدلات الهجرة من المناطق الساحلية او مناطق الحدود . فقد تكون هناك عوامل تاريخية لهذه المناطق ما زال اثرها ممتدا حتى اليوم ، أو قد يكون هناك عوامل اجتماعية للرغبة في اللحاق بأفراد الأسرة في المهجر ، أو قد يكون هناك اسباب اخرى يجب الاهتمام بدراستها .

خامسا ــ المناطق المهاجر اليها :

اثبت التاريخ ان المواطن اليمني ارتاد شتى بقاع المعمورة عندما كانت اليمن حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، وكان يمر بها معظم التجارة العالمية سواء عن طريق البر أو البحر . فحركة المواطن اليمني خارج بلده ليست جديدة عليه ، وان كانت اليوم تأخذ طابعا جديدا غير الذي اخذته بالأمس . فحركة الامس كانت من اجل التجارة ، وقد ترتب على بعد المسافات ومشقة السفر ان استوطن اليمنيون في بعض البلاد النائية . اما اليوم فحركة اليمنيين خارج بلادهم انما هي من أجل العمل ، بالرغم من أن شهرتهم في التجارة صفة لم تسقط عنهم حتى اليوم .

وتوضح بيانات العينة أن المغتربين يتركزون في مناطق اساسية من العالم ، وهي المملكة العربية السعودية ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية ، وينتشرون بنسب أقل في البلاد العربية والافريقية الاخرى ، أما باقي بلاد العالم فلم تمثل في العينة ملحق رقم ٤ .

وتشير نتائج العينة الى انه يقيم في المملكة العربية السعودية ٦١٪ من مجموع المغتربين ، ويقيم في المملكة المتحدة ١٦٪ وفي الولايات المتحدة الامريكية ٢٢٪ ، أما باقي الدول العربية والافريقية فيقيم بها ١٪ .

ويلاحظ ان تركز الغالبية العظمى من المغتربين في المملكة العربية السعودية يعود اساسا الى الحدود المشتركة بين الدولتين وسهولة الحركة والانتقال وعدم وجود اى فوارق بين المجتمعين .

وقد يقال ان ارتفاع معدلات الهجرة الى المملكة العربية السعودية تعود اساسا الى ان سوق العمل في السعودية يعتمد على الأيدي العاملة غير الفنية التي تعمل في البناء وفي الخدمات ، أما الهجرة الى البلاد الاوربية والامريكية فتتطلب خبرات فنية معينة .

واذا رجعنا الى بيانات العينة ، ملحق رقم ٤ ، نجد ان توزيع المغتربين حسب المهنة في المناطق المهاجر اليها تشير الى عكس القول السابق ، ففي المملكة العربية السعودية يمثل العمال العاديون نسبة ٧٦٪ من المغتربين فيها ، أما العمال المتخصصون في الميكانيكا واللحام والسائقين والبحارة فيمثلون نسبة

١٥٪ . واذا قارنا هذه النسب بمثيلاتها في المملكة المتحدة نجد ان نسبة العمال ٦٣٪ والمتخصصين ٢٩٪ . أما في الولايات المتحدة الامريكية فان نسبة العمال ٨١٪ والمتخصصين ١٥٪ . فارتفاع نسبة العمال العاديين في الولايات المتحدة الامريكية عن المملكة العربية السعودية وتساوي نسبة المتخصصين في الدولتين ينفي القول الشائع بأن الهجرة الى السعودية هي هجرة الى سوق عمل غير متخصص . ولكن يمكن القول أن زيادة حجم الهجرة الى السعودية يعود اساسا الى عدم اختلاف الظروف الاجتماعية ، مما يشجع عددا كبيرا من الاميين الى الحركة نحو السعودية ، فتشير بيانات العينة ، ملحق رقم ٤ ، أن ٤٠٪ من المغتربين في السعودية اميين ، أما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية فان اختلاف الظروف الاجتماعية تفرض على المغترب اكتساب مستوى معين من التعليم حتى يمكنه أن يتجاوب مع المجتمع الجديد ، فتنخفض نسبة الامية حيث تمثل ١٦٪ فقط في هذه المناطق .

كما أن قرب منطقة الهجرة يشجع كثيرا من غير المتزوجين للحركة الى تلك المنطقة ، أما بعد مناطق الهجرة فيتطلب الاستقرار ، لذا نجد في ملحق رقم ٤ ، ان نسبة غير المتزوجين في السعودية يمثل ٢٢٪ أما في المملكة المتحدة فيمثل ٦٪ فقط ، وفي الولايات المتحدة الامريكية ١٣٪ . لذلك نجد أن طبيعة المنطقة المهاجر اليها تفرض الحالة الاجتماعية والتعليمية على المهاجر .

كما أن تحليل بيانات العينة يوضح ظاهرة اخرى ، فنجد من الملحق رقم ٤ ان حركة الهجرة الى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والبلاد العربية والافريقية الأخرى تأتي اساسا من ثلاث محافظات هي تعز واب والبيضاء ، فهذا الوضع يعطي مؤشرا الى ان حركة الهجرة الى الخارج تتسم بعدم الاطمئنان نحو الظروف الجديدة في المهجر ، مما يشير الى اعتماد المهاجر على وجود احد افراد اسرته أو عشيرته الذين سبقوه الى نفس المنطقة حتى يقدم له يد العون ليطمئن الى حياته الجديدة ، وهذا مما يؤكد وجود جاليات يمنية تتمركز في اماكن محددة في بلاد المهجر ، وينفي في نفس الوقت وجود وسطاء عمل لجذب العمال للخارج .

الآثـــار الاقتصادية للمغتربين

مما لا شك فيه ان المغتربين يمثلون هجرة القوة العاملة ، مما يؤثر علـى حجم الانتاج داخل الوطن . كما يمثل المغتربون المجتمع الشاب فتزيد نسبة كبار السن داخل الوطن مما يؤدي الى انخفاض انتاجية العامل المقيم ، كما أن الهجرة تنبع من المناطق الزراعية مما يؤدي الى انخفاض الانتاج الزراعي بشكل ملحوظ ، ويترتب على ذلك زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء .

ومن جهة اخرى فان وجود اسرة المغترب في الوطن تدفعه الى تحويل مدخراته اليها ، لمواجهة نفقات المعيشة او محاولة استثمارها في بعض المشاريع الخاصة ، وهذه التحويلات تساعد على مواجهة العجز في الميزان التجاري .

لذلك تقوم دراستنا للآثار الاقتصادية للمغتربين على النقط التالية :

١ ــ التغير في حجم القوة العاملة واثره على الانتاج القومي .

٢ ــ العمر الانتاجي للعامل واثره على مستوى الانتاجية .

٣ ــ التحويلات واثرها على الانفاق الاستهلاكي الخاص .

٤ ــ اهمية التحويلات لتغطية العجز في الميزان التجاري .

٥ ــ اثر التحويلات على ظهور التضخم وارتفاع الأسعار .

ونتناول كلا من هذه النقط بالتفصيل فيما يلي :

اولا ــ التغير في حجم القوة العاملة واثره على الانتاج القومي :

يشكل العمل العنصر الأساسي في النشاط الانتاجي ، ومهما اختلفت نسبة تضافره مع راس المال فانه لا يمكن الاستغناء عنه او الحد منه الى درجة معينة ، فبالرغم من انخفاض نسبة العمالة في الانشطة الانتاجية الحديثة التي تعتمد على كثافة راس المال في استخدام التكنولوجيا الحديثة ، يشكل الاستغناء النسبي عن العمال اضرارا اقتصادية للمجتمع ككل في صورة البطالة وانخفاض الأجور ، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية لدى السكان مما يعكس أثره على حجم الانتاج والاستهلاك .

اما في الدول النامية التي تفتقر الى كثافة راس المال في المعدات الحديثة فانها تعتمد على الأسلوب التقليدي في الانتاج الذي يعتمد على كثافة الأيدي العاملة لتوفرها في المنطقة وتكون تكلفتها النسبية اقل من تكلفة الميكنة الحديثة ، ويتأكد هذا الوضع بالنسبة للنشاط الزراعي الذي يعتبر سمة من سمات الدول النامية ، حيث أن الانتاج الصناعي لم يلعب بعد الدور الفعال في هذه البلاد .

ويتميز النشاط الانتاجي في الجمهورية العربية اليمنية بالانتاج الزراعي حيث يمثل ٣٠٪ من الانتاج الاجمالي لمجموع الصناعات ، ملحق رقم ٤ ، ويعطي ناتجا اجماليا يمثل ٤٠٪ من مجموع ناتج الصناعات ، ويعمل فيه ٧٣ر٦٪ من قوة العمل ، بينما يعمل في الصناعات التحويلية ٣٪ من قوة العمل يحققون ١١٪ من الانتاج الاجمالي و ٨٪ من الناتج المحلي للصناعات . فبالرغم من انخفاض انتاجية النشاط الزراعي بالمقارنة بالصناعات الاخرى ، فانه يمثل النشاط الأساسي لمجموع السكان .

فاذا نظرنا الى بيانات تعداد ١٩٧٥ نجد ان قوة العمل (١٠ــ٦٠) تمثل ٦١ر٨٪ من مجموع السكان ، واذا ما استبعدنا المغتربين من قوة العمل الاجمالية ، فاننا نجد أن قوة العمل للمقيمين تنخفض الى ٥٧ر٦٪ ، وهذا الانخفاض وقدره ٢ر٤٪ في القوة العاملة قد يبدو صغيرا نسبيا ، ولكن اذا اعتبرنا أن القوة العاملة المنتجة هي مجتمع الذكور فانها تمثل ٦٣ر٦٪ من مجموع السكان الذكور ، ٥٥ر٠٪ من المقيمين الذكور ، فيكون الفرق في هذه الحالة ٨ر٦٪ .

فمما لا شك فيه ان الهجرة اثرت على حجم القوة العاملة في الوطن . وهنا يثار التساؤل التالي : **هل الهجرة أثرت فعلا على حجم الانتاج القومي ؟**

يتبادر الى ذهن القارىء العادي للوهلة الأولى انه **طالما أدت الهجرة الى انخفاض حجم القوة العاملة فيترتب على ذلك انخفاض الانتاج . لكن هل هذا صحيح ؟**

قبل أن ندخل الى الاجابة بالتفصيل نعود الى ما تشير اليه النظرية الاقتصادية .. فمن المعروف من مبادىء هذه النظرية الحدية للعنصر الانتاجي ، أى انتاجية الوحدة المضافة من العنصر الانتاجي ، تتزايد في البداية بمعدلات متزايدة ثم تتزايد بمعدلات متناقصة الى أن تصل الزيادة الى الصفر ، بمعنى انه في أى مشروع انتاجي نجد أن الانتاجية الحدية للوحدات الاولى من العنصر الانتاجي ــ وليكن العمل مثلا ــ تتزايد بمعدل مرتفع ، ثم يبدأ هذا المعدل في الانخفاض كلما أضفنا وحدة جديدة من العنصر الى أن نجد انه عند اضافة وحدة جديدة من العنصر تتلاشى الانتاجية الحدية لهذا العنصر ، أى تساوي الصفر عندما يصل حجم الانتاج الى نهايته العظمى ، وبعد هذه المرحلة تبدأ الانتاجية الحدية تأخذ الوضع السالب ، بمعنى أنه عند اضافة وحدة جديدة من العنصر بعد هذه النقطة نجد أن حجم الانتاج الكلي يبدأ في الانخفاض .

هذا ما تنادي به النظرية الاقتصادية ، وقد ثبت صحته بالتطبيق ، **فاين يقع النشاط الاقتصادي الذي يمثل مصدر الهجرة ، ونقصد به الزراعة ؟** هل يقع في المرحلة الاولى : مرحلة زيادة الانتاجية الحدية للعامل ؟ اذا كان الأمر كذلك فان انتاجية العامل تغطي تكاليفه ، أى أجره ، وتترك فائضا لصاحب المشروع في صورة ربح ، باعتبار أن الأجر والربح يتناسبان مع المستوى العام للاسعار . أو ان النشاط الزراعي وصل الى نقطة النهاية العظمى له ، أى أن الانتاجية الحدية وصلت الى نقطة النهاية الصغرى لها ، بمعنى أن ما يضيفه العامل من الانتاج يساوي أجره تماما ، وفي هذه المرحلة لن يكون هناك طرد للعمالة ، وانما لن يكون هناك أيضا اضافة جديدة للايدي العاملة في هذا النشاط . أو أن النشاط الزراعي تعدى هذه المرحلة ، اى أن الانتاجية الحدية للعامل الزراعي اصبحت

سالبة ، بمعنى أن ما ينتجه العامل الاضافي أقل مما يدفع له من أجر ، وفي هذه المرحلة يكون العامل الاضافي عبئا على المشروع يتخلص منه في أول فرصة ممكنة .

وقبل تحديد موقع النشاط الزراعي من المراحل السابقة ننظر أولا الى التطور في حجم المساحة الزراعية والانتاج الزراعي . فالاحصاءات الرسمية تشير الى أن مساحة الاراضي المزروعة ثابتة ولم تنقص عن ١٥١٥ الف هكتار خلال الاعوام ٧٨/٧٧ الى ٨٠/٧٩ . وان الانتاج الزراعي بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية قد زاد ما عدا البقول فقد انخفضت بمقدار ٣٪ والسمسم بمقدار ٦٪ والقطن بمقدار ٤٧٪ ، ولا يرجع هذا الانخفاض الى انخفاض غلة الهكتار ، وانما الى انخفاض المساحة الزراعية المخصصة لهذه المحاصيل .

نستنتج من ذلك أن هجرة العمالة الزراعية لم تؤد الى انخفاض المساحة الزراعية أو الى انخفاض الانتاج ، بل أن الانتاج قد تزايد ، وهذا مؤشر صحيح الى أن القوة العاملة المهاجرة كانت تمثل فائضا في ذلك النشاط .

ونظرا لما تتسم به القوة العاملة الزراعية من عدم الخبرة في العمليات الانتاجية الأخرى بسبب انخفاض مستوى التعليم والتدريب ، بجانب ندرة فرص العمل في مجال النشاط الصناعي المحلي ، فقد اضطرت هذه القوة العاملة الفائضة الى البحث عن فرصة عمل مناسبة خارج الوطن . وهذا ما يؤكده ردود المغتربين عن سبب الهجرة حيث أجمعوا على أن سبب الهجرة هو « لقمة العيش » بمعنى البحث عن عمل .

من ذلك يتضح أن الهجرة في هذه المرحلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي رفعت عن كاهل المخططين عبء معالجة البطالة .

ثانيا ــ العمر الانتاجي للعامل وأثره على مستوى الانتاجية :

في الظروف الاقتصادية المستقرة يكون حجم العمالة مؤشرا مباشرا لحجم الانتاج حيث يكون المجتمع العمالي متجانسا ، وبالتالي لا تظهر اختلافات جوهرية في عرض العمل . أما في حالة المجتمعات التي تخضع لظروف هجرة مؤثرة ، فان مجتمع العمالة المقيمة يهتز وتختلف طبيعة تركيبه .

وكما سبق ان اوضحنا في مستهل هذا البحث ان العمر الانتاجي للعامل يتراوح بين سن العاشرة وسن الستين عادة ، وخلال العمر الانتاجي يختلف مستوى انتاجية العامل ، حيث تبدأ منخفضة في سنوات العمر الأولى ثم تبدأ في الزيادة نتيجة اكتساب الخبرة والمران ، ويحتفظ العامل بمهارته وخبرته ، الا أن انتاجيته تبدأ في الانخفاض في المرحلة الأخيرة من العمر الانتاجي .

فاذا ما قارنا العمر الانتاجي لمجتمع السكان الذكور من واقع بيانات تعداد ١٩٧٥ والمغتربين الذكور من واقع بيانات العينة يتضح أثر الهجرة على تركيب العمر الانتاجي لمجتمع العمالة المقيمة كما في جدول رقم ٩ التالي :

جدول رقم (٩)

الأهمية النسبية لفئات العمر الانتاجي للسكان والمغتربين

البيان	الأهميـــة النسبية لفئات العمر الانتاجي								الجملة
	١٥-	٢٠-	٢٥-	٣٠-	٣٥-	٤٠-	٤٥-	٥٠-	٥٥-
السكان	١٧ر٥	١٧ر٤	١٦ر٨	١٢ر٧	١١ر٣	٩ر٠	٦ر١	٦ر٢	٣ر٠	١٠٠
المقيمون	١٦ر٩	١٢ر٣	١٣ر٨	١٢ر٦	١٢ر٦	١١ر١	٧ر٩	٨ر٦	٤ر٢	١٠٠
المغتربون في التعداد	١٨ر٦	٢٦ر٤	٢٢ر٠	١٣ر٠	٨ر٩	٥ر٣	٢ر٩	١ر٩	١ر٠	١٠٠
المغتربون في العينة	١ر٠	١٠ر٢	٢٣ر٢	٢٣ر٣	١١ر٥	١٠ر٣	٧ر٧	٨ر٨	٤ر٠	١٠٠

فمن الجدول السابق نلاحظ أنه تظهر في المجتمع السكاني أعلى نسبة من العمالة في الفئة الأولى من العمر ، وتأخذ هذه النسبة في الانخفاض التدريجي حتى الفئة الأخيرة . ويأخذ مجتمع المقيمين نفس الاتجاه ، ولكن مع ملاحظة أن الفئات الاولى أقل في نسبتها من مثيلاتها في مجتمع السكان ، اما الفئات الاخيرة فبالرغم من تناقصها الا أنها أعلى من مثيلاتها في المجتمع السكاني ، أى ان الهجرة عملت على امتصاص القوة العاملة الشابة وتركت القوة العاملة المتقدمة في السن.

أما مجتمع المغتربين فيتميز بانخفاض نسبة العمالة في الفئة الأولى ثم تزداد في الفئة التالية ، ثم تبدأ في الانخفاض في الفئات الأخيرة .

وتبلور بيانات العينة هذا الوضع بوضوح حيث تمثل الفئة الأولى نسبة صغيرة من العمالة وتزداد نسبة العمالة في الفئات الثلاث التالية ، ثم تأخذ في الانخفاض الحاد في الفئات الباقية . وهذا يوضح أن العمالة في مجتمع المغتربين تتركز في فئتي العمر (٢٥ــ٣٠) وهي الفئات الأعلى انتاجا .

وهجرة العمالة في فئات العمر الأعلى انتاجا يترك العمالة المقيمة في وضع لا تحسد عليه حيث تتميز بزيادة نسبة العمالة في فئة العمر الأولى التي لم تكتسب بعد الخبرة اللازمة لزيادة انتاجها ، وفئات العمر الأخيرة التي تتميز بالاتجاه نحو انخفاض الانتاجية .

وبذلك نعود الى القول ان حجم الهجرة لم يؤثر تأثيرا واضحا على الانتاج ، ولكن نوعية الهجرة ، أى هجرة الشباب العامل هي التي تؤثر تأثيرا واضحا على حجم الانتاج . وان كانت الارقام لم تظهر انخفاض الانتاج فهذا يدل على أن عبء العمل ازداد على العمالة المقيمة .

ثالثا ــ التحويلات وأثرها على الانفاق الاستهلاكي الخاص :

يزاول المغترب نشاطه خارج الوطن ، ويحقق من وراء ذلك دخله الذي يخصص جزءا منه لانفاقه على معيشته ويحول جزءا من مدخراته أو كلها لأسرته في الوطن لمواجهة نفقات المعيشة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تكوين مدخرات توجه الى الاستثمار في بعض المشروعات الخاصة وان كانت تتركز أساسا في البناء وحفر الآبار وبعض الصناعات البسيطة .

ويلاحظ من الملحق رقم ١ الارتفاع المستمر في الانفاق الاستهلاكي الخاص ويعزو الباحثون هذه الزيادة الى زيادة تحويلات المغتربين التي يفترضون أنها توجه الى الاستهلاك . فهل هذا صحيح ؟ **أى هل زيادة الاستهلاك الخاص سببه زيادة تحويلات المغتربين الى ذويهم ؟**

من المعلوم ان زيادة الإستهلاك تأتي من عاملين متضافرين ، وهما : زيادة الدخول الحقيقية ، والتغير في نمط الاستهلاك . وزيادة الدخول الحقيقية تأتي من زيادة حجم النشاط الاقتصادي وزيادة الانتاجية الحدية للعامل .

أما اذا تغير حجم الاستهلاك نتيجة التغير في نمط الاستهلاك مع الثبات النسبي للدخول فان ذلك يرجع الى عاملين :

العامل الأول : وهو السحب من المدخرات السابقة للافراد والمتراكمة خلال سنوات سابقة .

العامل الثاني : حصول الأفراد على دخول من خارج النشاط الاقتصادي متمثلة في تحويلات المغتربين الى ذويهم .

ونظرا لعدم توافر بيانات عن التغير في نمط الاستهلاك والمدخرات الخاصة ، فاننا سنحاول استنتاج العلاقة بين التغير في حجم الاستهلاك وحجم التحويلات باتباع الطريقين التاليين :

الطريق الأول : وهو مقارنة نصيب الفرد المعال من التحويلات كدخل موجه الى الاستهلاك ، بنصيب الفرد المقيم من الدخل القومي .

الطريق الثاني : مقارنة الاتجاه العام لتحويلات المغتربين والانفاق الاستهلاكي الخاص ببعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى المتوفر عنها بيانات مثل

الناتج المحلي والدخل القومي بسعر السوق والدخل القومي الممكن التصرف فيه والتكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص .

أولا : مقارنة نصيب الفرد المعال من التحويلات بدخل الفرد من الدخل القومي بسعر السوق :

بأخذ سنة ١٩٧٥ سنة للمقارنة حيث تتوافر عنها البيانات . فاذا كان مجموع تحويلات المغتربين سنة ٧٦/٧٥ هو ٢٣٦٣ مليون ريال (ملحق رقم ٣) ، وكان عدد المغتربين المتكسبين من الذكور في سن العمل (١٠—٦٠) هو ٦٨٦ (ملحق رقم ١) ، فان متوسط ما يحوله الشخص المغترب لاسرته سنويا = ٣٤٤٥ ريال .

ونظرا لعدم توافر بيانات عن اعالة المغتربين لذويهم ، فيمكن الاسترشاد بالبيانات المتوافرة عن حجم الأسرة الذي بلغ خمسة أفراد ، وعدد الأفراد المغتربين لتحديد نسبة الاعالة كما يلي :

بفرض أن كل واحد من المغتربين الذكور في سن العمل يعول اسرة فيكون :

عدد أفراد أسر المغتربين = ٦٨٦ × ٥ = ٣٤٣٠ الف نسمة

عدد المغتربين منهم في المهجر = ١٢٣٤ الف نسمة

عدد المعالين من أسر المغتربين = ٢١٩٦ الف نسمة

متوسط عدد أفراد الأسرة المعالة داخل الوطن = ٢١٩٦ ÷ ٦٨٦ = ٣ر٢ فرد

وبذلك يكون نصيب الفرد من التحويلات = ٣٤٤٥ ÷ ٣ر٢ = ١٠٧٧ ريال

بينما يبلغ متوسط دخل الفرد المقيم من الدخل القومي بسعر السوق ١٠٥٦ ريال . أى ان دخل الفرد الذي يعتمد على التحويلات يمثل ١٠٢ ٪ من نصيب الفرد المقيم من الدخل القومي بسعر السوق . ومن ذلك نرى أن التحويلات ليس لها تأثير فعال على الانفاق الاستهلاكي ،وبخاصة اذا ما استبعدنا من التحويلات الجزء الموجه للاستثمار .

اما اذا استعنا ببيانات العينة (ملحق رقم ٥) فنجد أن :

نسبة العزاب بين المغتربين = ١٥ر٦ ٪

نسبة المتزوجين ويقيمون مع اسرهم في المهجر = ٦ر٨ ٪

نسبة المتزوجين والمطلقين ويقيمون معجزء من الاسرة في المهجر = ٨ر٧ ٪ — ٤ر٤ ٪

فيكون مجموع نسب من لا يتحملون عبء الاعالة = ٢٦ر٨ ٪ .

وبالتالي يمكن أعتبار أن ٢٦ر٨ ٪ من التحويلات لا توجه اساسا لغرض الانفاق الاستهلاكي ولكنها توجه لأغراض الاستثمار .

ويفرض أن كل النسبة الباقية وهي ٢ر٧٣٪ من التحويلات توجه الـــى الانفاق الاستهلاكي ، يكون جزء التحويلات الموجه للانفاق الاستهلاكي = ١٧٣٠ مليون ريال .

واذا ما طبقنا هذه النسب على بيانات تعداد ١٩٧٥ نجد أن :

عدد المهاجرين الذكور الذين يتحملون عبء الاعالة الكاملة = ٦٨٦ر × ٧٣٢ر = ١٥ر٥٠٢ الف .

وحيث ان حجم الأسرة في العينة = ٩ر٤ فردا من بينهم العامل في المهجر ، فيكون عدد أفراد الأسرة المعالة داخل الوطن = ٩ر٤ــ١ = ٩ر٣ فردا .

وبالتالي يكون عدد الأفراد المعالين داخل الوطـــن = ١٥ر٥٠٢ × ٩ر٣ = ١٩٥٨٣٨٥ نسمة ، ويكون نصيب الفرد من التحويـــلات = ١٧١٣٠٠٠٠٠ ÷ ١٩٥٨٣٨٥ = ٨٧٥ ريال .

وهو يمثل ٨٣٪ من نصيب الفرد المقيم من الدخل القومي بسعر السوق . اى أن دخل الفرد المعال من التحويلات الموجهة للانفاق الاستهلاكي أقل من دخل الفرد المقيم من الدخل القومي بسعر السوق .

ففي كلا التحليلين ، تحليل بيانات التعداد ، وتحليل بيانات العينة ، نجد أن التحويلات لا تظهر أثرا موجبا على الانفاق الاستهلاكي . وهنا يثار التساؤل بانه قد يعتمد الأفراد المعالين على التحويلات بجانب دخولهم مـــن مزاولة النشاط الاقتصادي داخل الوطن ، فترتفع نسبة دخولهم وبالتالي يزداد الاستهلاك ، الا أن هذا الرأى ينفيه تحليل الاتجاه العام للاستهلاك والدخل كما يوضحه التحليل التالي .

ثانيا ــ مقارنة الاتجاهات العامة :

اذا كانت التحويلات تؤثر على الاستهلاك ، فيكون من المتوقع ان يأخذ الانفاق الاستهلاكي نفس الاتجاه الذي تأخذه التحويلات . ولكن من الجدول التالـــي (جدول رقم ١٠) نجد أن الانفاق الاستهلاكي زاد في سنة ٧٩/٨٠ بنسبة ٥٥٥٪ عن مستواه في سنة ٧٢/٧٣ ، بينما مثلت التحويلات نسبة مقدارها ١٠٨٥٪ ، وبافتراض أن الاتجاه العام يمثله علاقة خطية فاننا نجد أن الانفاق الاستهلاكي لم يسر في نفس معدل التغير في التحويلات .

ولكن ، هل هناك أثر واضح للتحويلات على الانفاق الاستهلاكي ؟

اذا ما قارنا الانفاق الاستهلاكي بالناتج المحلي والدخل القومي بسعـــر السوق والدخل القومي المتاح (جدول رقم ١٠) ، نجد أن الانفاق الاستهلاكي زاد

في سنة ٨٠/٧٩ بنسبة ٥٥٥٪ عن مستواه في عام ٧٣/٧٢ ، وان الناتج المحلي مثل نسبة ٥٢٦٪ والدخل القومي بسعر السوق مثل نسبة ٥٥٢٪ ؛ بينما الدخل القومي المتاح مثل نسبة ٦٣٢٪ وارتفاع هذه النسبة يرجع الى ان الدخل القومي المتاح يشمل صافي التحويلات الخاصة .

ومن ذلك يتضح أن الانفاق الاستهلاكي يسير في نفس اتجاه الناتج والدخل وينفي القول بأن التغير في الانفاق الاستهلاكي مرجعه اساسا زيادة حجم التحويلات .

وهنا يثار التساؤل التالي ، **لما كانت التحويلات لا تؤثر تأثيرا فعالا على الانفاق الاستهلاكي فأين تذهب هذه التحويلات ؟**

اذا نظرنا الى الجدول رقم ١٠ ، نجد أن مجمل التكوين الراسمالي الثابت الذي يقوم به القطاع الخاص يسير في نفس اتجاه التغير في التحويلات . وبالرغم من عدم توافر بيانات عن حجم المدخرات المحلية للقطاع الخاص ، فانه يمكن القول أن تحويلات المغتربين تؤثر تأثيرا مباشرا على التكوين الراسمالي الخاص .

جدول رقم (١٠)

التغير النسبي لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

السنة	التحويلات	الانفاق الاستهلاكي	الناتج المحلي الاجمالي	الدخل القومي بسعر السوق	الدخل القومي المتاح	التكوين الرأسمالي الثابت
٧٣/٧٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٧٤/٧٣	١٠٥	١٢٣	١٢٦	١٢٥	١٢٤	١٣١
٧٥/٧٤	١٨٠	١٦٧	١٦٧	١٧٠	١٨١	١٧٩
٧٦/٧٥	٤١٩	٢٢٤	٢١٨	٢٢٤	٢٦٩	٢٧٢
٧٧/٧٦	٨٠٩	٣٤١	٢٨٧	٢٩٤	٣٨٥	٤٧١
٧٨/٧٧	١٠٢٤	٣٥٠	٣٦٣	٣٧٥	٤٨٨	٧٣٩
٧٩/٧٨	٩٩٢	٤٦٦	٤٤٩	٤٦٧	٥٥٤	١٠١٦
٨٠/٧٩	١٠٨٥	٥٥٥	٥٢٦	٥٥٢	٦٣٢	١٢١٦

ومن التحليل السابق يمكننا الوصول الى النتيجة التالية :

ان تحويلات المغتربين تستخدم في اتجاهين :

الاتجاه الأول وهو محاولة رفع مستوى الانفاق الاستهلاكي للاسرة الى مستوى متوسط الانفاق الاستهلاكي الخاص للمجتمع السكاني المقيم .

الاتجاه الثاني وهو تمويل التكوين الراسمالي الثابت الخاص .

رابعا ــ اهمية التحويلات لتغطية العجز في الميزان التجاري :

سبق أن اوضحنا أن تحويلات المغتربين تعمل على رفع مستوى الانفاق الاستهلاكي للمعالين من اسر المغتربين الى مستوى الانفاق العام للمقيمين ، كما انها تساهم في تمويل التراكم الراسمالي الثابت للقطاع الخاص . ونظرا لعجز الانتاج المحلي عن تلبية احتياجات الاستهلاك ، فقد فتح المجال امام الاستيراد سواء لتلبية الاحتياجات الأساسية الهامة من الغذاء او من السلع الكمالية والترفيهية الناجمة عن تغير نمط الانفاق الاستهلاكي ، حتى اصبحت الصفة الغالبة استهلاك السلع الأجنبية بصفة عامة .

وعادة ما يتم التوسع في الواردات تدريجيا حسب مقدرة الانتاج المحلي للتوسع وزيادة الصادرات ، لكن لم يقم الانتاج بالدور المطلوب منه في عملية الموازنة ، لذلك تقوم التحويلات بالدور الذي لم يستطع أن يقوم به الانتاج المحلي .

والدور الذي تقوم به التحويلات من حيث تغطية العجز في الميزان التجاري هو دور المخدر المؤقت أو الساتر الشفاف ، فهو يسكن مؤقتا مرضا خطيرا ، لأنه لا يوجد ما يؤكد ضمان استمرار تحويلات المغتربين التي تعتمد على الظروف الخارجية ، كما أنه لا يوجد ما يؤكد امكانية تغيير نمط الاستهلاك بعد الممارسات الطويلة لسياسة الاستيراد المفتوح .

لذلك يجب العمل على جذب التحويلات نحو الاستثمار في الانتاج الصناعي، وتشجيعه ، وحمايته من المنافسة الأجنبية ، فيزداد الانتاج ، ويزداد الاستهلاك من الانتاج المحلي ، وتزداد العمالة ، ويزداد الدخل ، وتقل الواردات ، وتدور عجلة التنمية .

خامسا ــ اثر التحويلات على ظهور التضخم وارتفاع الأسعار :

يتوازن الاقتصاد القومي اذا كانت كمية النقود تعادل حجم النشاط الاقتصادي القومي ، وهذا النشاط يترجم بمقدار المنتج النهائي من السلع والخدمات . فاذا كانت كمية النقود (باختلاف مسمياتها) التي في حوزة المجتمع ، اقل من قيمة المنتج النهائي ، ادى ذلك الى وجود سلع وخدمات لا يقابلها مقدرة من الأفراد على شرائها مما يؤدي بدوره الى تقليل حركة الانتاج بالقدر الذي يعيد التوازن بين المعروض والطلب الفعال على هذه المنتجات . وبالعكس اذا كانت كمية النقود اكبر من قيمة الناتج ، من السلع النهائية والخدمات ، ينشط

الطلب على حجم الانتاج المعروض فترتفع الأسعار ويظهر التضخم الذي تـزداد حدته بزيادة سرعة الدورة بين العرض والطلب .

وزيادة كمية النقود اما ان تأتي من الداخل او من الخارج . فتأتي مـن الداخل عن طريق زيادة الاصدار اذا سدت جميع السبل لمعالجة عجز الميزانية ، او تأتي عن طريق عدم الرقابة الفعالة على الودائع في البنوك التجارية ، وهذا نادرا ما يحدث نتيجة احكام الرقابة على البنوك التجارية عن طريق البنـك المركزي .

وقد تأتي زيادة النقود من الخارج عن طريق التحويلات ، فاذا كانت هذه التحويلات تتم عن طريق البنوك أمكن تحديد حجمها ، ويتم تحديد اثرها بموازنتها مع كمية الاصدار وحجم الودائع في البنوك ، أما اذا تمت خارج نطاق البنوك ، او في غياب الرقابة على النقد ، فان اثرها سرعان ما يظهر في صورة ارتفـاع الأسعار مما يسبب مشاكل للدولة في محاولة اعادة التوازن .

الخلاصـة والتوصيات

يسعى الانسان دائما الى الاستقرار ، ويجاهد في سبيل الحصول علـى دخل يحقق له حياة اجتماعية كريمة ، كما أن الانسان اجتماعي بطبعه لا يمكنه أن يعيش بعيدا عن المجتمع ، وتفاعله مع المجتمع يحقق له اسس الاستقرار ، وتعاونه مع المجتمع يوفر له احتياجاته . وانتساب الفرد الى مجتمع معين يأتي نتيجة تطور تاريخي بعيد تظهر محصلته في الوضع الاجتماعي القائم ، فلا يمكن أن ينفصل الفرد عن مجتمعه ، واذا ابتعد عنه لفترة فليس معنى ذلك انفصالا ، لأن عوامل الربط ما زالت قائمة ، كما أن محاولة انتمائه الى مجتمع جديد تبوء بالفشل غالبا ، فقد رأينا فيما سبق عرضه أن المغترب اليمني يتفاعل مع وطنه يتأثر ويؤثر فيه ايجابا او سلبا ، طوعا او إجبار ، والاجبار هنا طواعية واجبة ملزمة تعكس مدى صدق العلاقة واصالتها .

كما أن المغترب اليمني ، رغم تاريخه الطويل في الترحال لم يندمج اندماجا كاملا في مجتمعه الجديد ، فنجد أن مجتمعات المغتربين اليمنيين تكاد تكون مميزة عن المجتمعات التي يعيشون فيها .

ولكن وجود المغترب في المهجر له سلبياته وايجابياته ، فله الآثار المباشرة على المهاجر واسرته،تتمثل في تشتت الاسرة وعدم الشعور بالاستقرار ، وله آثار على المجتمع ، اذ يخل بالتوازن الاجتماعي داخل الوطن ، ويؤثر على القـوة العاملة المنتجة بسبب امتصاص الهجرة للايدي العاملة الشابة . ومن جهة أخرى يمكن القول ــ تجاوزا ــ بأن الهجرة لها نواح ايجابية تتمثل في اعادة التوازن بين العرض والطلب من العمالة ، فهي تمتص الفائض من العمالة وتخفف من حدة

البطالة ، كما أن تحويلات المغتربين تعتبر مصدرا أساسيا في تمويل الاستثمار الخاص وسد العجز في ميزان المدفوعات .

وبالرغم من العرض السابق وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة ، ووضع المقارنة بين الآثار الايجابية والسلبية في كفتي ميزان واحد ، ومحاولة الوصول الى محصلة الوضع القائم — الا أنه يثار التساؤل التالي ، **هل اجراء مثل هذه المقارنة يجعلها تأخذ الوضع الطبيعي لها ؟** أو بمعنى آخر ، **هل المقارنة بين الاستقرار الاجتماعي والمزايا المادية الناجمة من الهجرة مقارنة منصفة ؟** أعتقد أنه بالرغم من أن النواحي المادية لها تأثير على رفاهية الانسان ، فلا يمكن أن تطغى الرفاهية المادية على العلاقة الاجتماعية . لذلك فان وضع المهاجر اليمني هو وضع مؤقت فرضته ظروف مؤقتة ، متى أنتهت هذه الظروف عاد المهاجر للاستقرار في وطنه بين أسرته . ولم يغب هذا الامر على المسؤولين ، فتعقد لجان التخطيط الاجتماعي والاقتصادي بصفة تكاد تكون متصلة لدراسة الوضع القائم ومحاولة ايجاد الحلول لها بطريقة مرنة ، تضمن من ناحية حرية الأفراد في اختيار اسلوب معيشتهم ، ومن ناحية أخرى ، تعمل على التوازن الاجتماعي والتطور الاقتصادي للمجتمع .

التوصيات :

يمكننا الآن أن نضع التوصيات التالية المنبثقة من أساس هذه الدراسة :

أولا : يجب زيادة الاهتمام بتوفير بيانات أكثر تفصيلا عن أوضاع المغتربين اليمنيين الاجتماعية والاقتصادية حتى يتوافر بين يدي الباحثين المصادر اللازمة لدراسة المشكلة دراسة علمية سليمة ، وحتى تأتي الحلول الموضوعية ايجابية وبعيدة عن اى تقديرات جزافية .

ثانيا : ضرورة القيام بمسح شامل للمغتربين العائدين لدراسة أسباب الهجرة ، ومحصلة مدة الهجرة ، من حيث اكتسابهم للخبرات أو توفير المدخرات ومدى تفاعلهم مع المجتمع الأجنبي ، وأثر هذه المحصلة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطن .

ثالثا : دراسة ربحية الهجرة ، أى تقييم ايجابيتها ، وسلبيتها ومردودها في المدى الطويل ، فاذا ثبت سلبيتها فيجب توعية المواطن الى حجم الاضرار الفردية والاجتماعية ، أما اذا ثبت أيجابيتها فيجب العمل على رفع مستوى التعليم بين المغتربين وضمان استقرارهم الأسري في المهجر بحلّ مشاكل الاقامة وتعليم الأبناء ، وترشيدهم الى أوجه استغلال مدخراتهم داخل الوطن في مشروعات تضمن الدولة استمرارها ونجاحها .

رابعا : تعزيز امكانيات الاتحاد العام للمغتربين اليمنيين ، وهي الهيئة الرسمية المشرفة على مصالح المغتربين ، المادية والبشرية ، على ان تنضم اليه عناصر متخصصة في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ، حتى يتمكن من :

١ ـ القيام بعمل الاحصاءات الدورية والموسمية عن المغتربين .

٢ ـ القيام بالتحليل الاجتماعي والاقتصادي لأوضاع المغتربين واثرها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية داخل الوطن بصورة متتابعة حتى يمكن مقارنة التغيرات وتحديد حجم أثرها واتجاهها وتعديل مسارها في الوقت المناسب .

٣ ـ انشاء لجنة متخصصة لدراسة المشاكل الاجتماعية للمغتربين ووضع الحلول الايجابية لها .

٤ ـ انشاء لجنة متخصصة لترشيد مدخرات المغتربين ، تكون على علم كامل بحجم المدخرات وفرص الاستثمار داخل الوطن التي يخطر بها المغتربون بصفة دورية مع بيان اهمية كل مشروع وربحيته .

واخيرا ، نرجو من الله ان نكون قد وفقنا ، بهذه المساهمة في القاء الضوء على ابعاد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمغتربين اليمنيين بالقدر الذي سمحت به ظروف هذا البحث .

ملحق رقم (١)

توزيع السكان حسب فئات العمر والنوع في تعداد ١٩٧٥ (بالآلاف)

فئات العمر	السكان (١)			المقيمون (٢)			المغتربون (٣)		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
٠ –	٤٨٩	٥٥٤	١٠٤٣	٤٥٨	٤٥٩	٩١٧	٣١	٩٥	١٢٦
٥ –	٥١٩	٥٤٠	١٠٥٩	٥٠٤	٤٦٨	٩٧٢	١٥	٧٢	٨٧
١٠–	٣٥٧	٣٣٦	٦٩٣	٣٢٨	٢٨٤	٦١٢	٢٩	٥٢	٨١
١٥–	٣٠١	٢٦١	٥٦٢	١٧٨	٢١٧	٣٩٥	١٢٣	٤٤	١٦٧
٢٠–	٢٩٨	٢٢٧	٥٢٥	١١٩	١٨٥	٣٠٤	١٧٩	٤٢	٢٢١
٢٥–	٢٨٨	٢٥٦	٥٤٤	١٤٠	٢١٧	٣٥٧	١٤٨	٣٩	١٨٧
٣٠–	٢١٨	٢٢٩	٤٤٧	١٣٣	١٩٤	٣٢٧	٨٥	٣٥	١٢٠
٣٥–	١٩٤	١٩٤	٣٨٨	١٣٨	١٦٨	٣٠٦	٥٦	٢٦	٨٢
٤٠–	١٥٥	١٧٠	٣٢٥	١٢٢	١٤٧	٢٦٩	٣٣	٢٣	٥٦
٤٥–	١٠٥	١١٢	٢١٧	٨٨	٩٦	١٨٤	١٧	١٦	٣٣
٥٠–	١٠٦	١٢٢	٢٢٨	٩٥	١٠٦	٢٠١	١١	١٦	٢٧
٥٥–	٥٢	٥٦	١٠٨	٤٧	٤٥	٩٢	٥	١١	١٦
٦٠–	٧٣	٨٧	١٦٠	٧٠	٧٦	١٤٦	٣	١١	١٤
٦٥–	٣١	٣٣	٦٤	٢٨	٢٧	٥٥	٣	٦	٩
٧٠–	٣٤	٤١	٧٥	٣٤	٣٧	٧١	٠	٤	٤
٧٥–	١٣	١٣	٢٦	١٢	١٢	٢٤	١	١	٢
٨٠–	٢٣	٢١	٥٢	٢٣	٢٨	٥١	٠	١	١
غير مبين	٦	٦	١٢	٥	٦	١١	١	٠	١
المجموع	٣٢٦٢	٣٢٦٦	٦٥٢٨	٢٥٢٢	٢٧٧٢	٥٢٩٤	٧٤٠	٤٩٤	١٢٣٤

(١) المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي العاشر ، يوليو ١٩٨١ جدول ٤/٦ ص ٤٦

(١) أنظر الملاحظة الواردة بالجدول رقم (٢) .

(٢) المقيمون = المسجلون + غير المسجلين (جدول ١) ، وقد تم توزيع المسجلين بنفس نسبة توزيع المسجلين .

(٣) المغتربون = مجموع السكان – المقيمون .

رابعا : تعزيز امكانيات الاتحاد العام للمغتربين اليمنيين ، وهي الهيئة الرسمية المشرفة على مصالح المغتربين ، المادية والبشرية ، على أن تنضم اليه عناصر متخصصة في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ، حتى يتمكن من :

١ ـــ القيام بعمل الاحصاءات الدورية والموسمية عن المغتربين .

٢ ـــ القيام بالتحليل الاجتماعي والاقتصادي لأوضاع المغتربين واثرها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية داخل الوطن بصورة متتابعة حتى يمكن مقارنة التغيرات وتحديد حجم أثرها واتجاهها وتعديل مسارها في الوقت المناسب .

٣ ـــ انشاء لجنة متخصصة لدراسة المشاكل الاجتماعية للمغتربين ووضع الحلول الايجابية لها .

٤ ـــ انشاء لجنة متخصصة لترشيد مدخرات المغتربين ، تكون على علم كامل بحجم المدخرات وفرص الاستثمار داخل الوطن التي يخطر بها المغتربون بصفة دورية مع بيان اهمية كل مشروع وربحيته .

واخيرا ، نرجو من الله ان نكون قد وفقنا ، بهذه المساهمة في القاء الضوء على ابعاد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمغتربين اليمنيين بالقدر الذي سمحت به ظروف هذا البحث .

ملحق رقم (١)

توزيع السكان حسب فئات العمر والنوع في تعداد ١٩٧٥ (بالآلاف)

فئات العمر	السكان (١)			المقيمون (٢)			المغتربون (٣)		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
٠ –	٤٨٩	٥٥٤	١٠٤٣	٤٥٨	٤٥٩	٩١٧	٣١	٩٥	١٢٦
٥ –	٥١٩	٥٤٠	١٠٥٩	٥٠٤	٤٦٨	٩٧٢	١٥	٧٢	٨٧
١٠–	٣٥٧	٣٣٦	٦٩٣	٣٢٨	٢٨٤	٦١٢	٢٩	٥٢	٨١
١٥–	٣٠١	٢٦١	٥٦٢	١٧٨	٢١٧	٣٩٥	١٢٣	٤٤	١٦٧
٢٠–	٢٩٨	٢٢٧	٥٢٥	١١٩	١٨٥	٣٠٤	١٧٩	٤٢	٢٢١
٢٥–	٢٨٨	٢٥٦	٥٤٤	١٤٠	٢١٧	٣٥٧	١٤٨	٣٩	١٨٧
٣٠–	٢١٨	٢٢٩	٤٤٧	١٣٣	١٩٤	٣٢٧	٨٥	٣٥	١٢٠
٣٥–	١٩٤	١٩٤	٣٨٨	١٣٨	١٦٨	٣٠٦	٥٦	٢٦	٨٢
٤٠–	١٥٥	١٧٠	٣٢٥	١٢٢	١٤٧	٢٦٩	٣٣	٢٣	٥٦
٤٥–	١٠٥	١١٢	٢١٧	٨٨	٩٦	١٨٤	١٧	١٦	٣٣
٥٠–	١٠٦	١٢٢	٢٢٨	٩٥	١٠٦	٢٠١	١١	١٦	٢٧
٥٥–	٥٢	٥٦	١٠٨	٤٧	٤٥	٩٢	٥	١١	١٦
٦٠–	٧٣	٨٧	١٦٠	٧٠	٧٦	١٤٦	٣	١١	١٤
٦٥–	٣١	٣٣	٦٤	٢٨	٢٧	٥٥	٣	٦	٩
٧٠–	٣٤	٤١	٧٥	٣٤	٣٧	٧١	٠	٤	٤
٧٥–	١٣	١٣	٢٦	١٢	١٢	٢٤	١	١	٢
٨٠–	٢٣	٢١	٥٢	٢٣	٢٨	٥١	٠	١	١
غير مبين	٦	٦	١٢	٥	٦	١١	١	٠	١
المجموع	٣٢٦٢	٣٢٦٦	٦٥٢٨	٢٥٢٢	٢٧٧٢	٥٢٩٤	٧٤٠	٤٩٤	١٢٣٤

(١) المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي العاشر ، يوليو ١٩٨١ جدول ٤/٦ ص ٤٦

(١) أنظر الملاحظة الواردة بالجدول رقم (٢) .

(٢) المقيمون = المسجلون + غير المسجلين (جدول ١) ، وقد تم توزيع المسجلين بنفس نسبة توزيع المسجلين .

(٣) المغتربون = مجموع السكان – المقيمون .

ملحق رقم (٢)
توزيع السكان حسب المحافظات في التعداد التعاوني ١٩٨١ (١)
ونسبة المغتربين الى السكان (٢)

(الأرقام بالألف)

المحافظة	مجموع السكان			المقيمون			المغتربون			نسبة المغتربون الى السكان	
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	جملة
صنعاء	٩٨٩	٧٦٨	١٧٥٧	٧٤٥	٧٢٦	١٤٧١	٢٤٤	٤٢	٢٨٦	٢٤ر٧	١٦ر٣
تعز	٨٦٢	٦٩٢	١٥٥٤	٦٣٩	٦٦١	١٣٠٠	٢٢٣	٣١	٢٥٤	٢٥ر٩	١٦ر٣
الحديدة	٥٩٤	٤٩٤	١٠٨٨	٤٦٣	٤٤٨	٩١١	١٣١	٤٦	١٧٧	٢٢ر١	١٦ر٣
اب	٧٥٣	٥٧٦	١٣٢٩	٥٥٠	٥٦٣	١١١٣	٢٠٣	١٣	٢١٦	٢٧ر٠	١٦ر٣
ذمار	٤٤٦	٣٤٨	٧٩٤	٣٢٨	٣٣٦	٦٦٤	١١٨	١٢	١٣٠	٢٦ر٥	١٦ر٣
حجة	٤٨١	٤١٠	٨٩١	٣٧٥	٣٧١	٧٤٦	١٠٦	٣٩	١٤٥	٢٢ر٠	١٦ر٣
صعدة	١٨٤	١٥٢	٣٣٦	١٤٣	١٣٨	٢٨١	٤١	١٤	٥٥	٢٢ر٣	١٦ر٣
المحويت	١٦٣	١٣٣	٢٩٦	١٢١	١٢٧	٢٤٨	٤٢	٦	٤٨	٢٥ر٨	١٦ر٣
البيضاء	١٧٢	١٤٧	٣١٩	١٢٨	١٣٩	٢٦٧	٤٤	٨	٥٢	٢٥ر٦	١٦ر٣
مأرب	٦٣	٤٧	١١٠	٤٨	٤٤	٩٢	١٥	٣	١٨	٢٣ر٨	١٦ر٣
الجوف	٤٧	٣٦	٨٣	٣٦	٣٣	٦٩	١١	٣	١٤	٢٣ر٤	١٦ر٨
المجموع	٤٧٥٤	٣٨٠٣	٨٥٥٧	٣٥٧٦	٣٥٨٦	٧١٦٢	١١٧٨	٢١٧	١٣٩٥	٢٤ر٨	١٦ر٣

(١) المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي العاشر ، يوليو ١٩٨١ ، جدول ٢/٤ ص٤٢

(٢) النسب محسوبة قبل تقريب الأرقام بالألف .

ملحق رقم (٣)
بعض المؤشرات الاقتصادية للجمهورية العربية اليمنية
٧٣/٧٢ – ٨٠/٧٩ بالمليون ريال

السنـــة	التحويلات الخاصة (١)	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (٢)	الدخل القومي بسعر السوق (٣)	الدخل القومي المتاح (٤)	الانفاق الاستهلاكي الخاص بسعر السوق (٥)	الواردات من السلع والخدمات (٥)	الصادرات من السلع والخدمات (٥)	التكوين الرأسمالي الثابت (٦)
٧٣/٧٢	٥٦٤	٢٢٦٤	٢٤٩٦	٢٨١٦	٢١٨٨	٦٨٤	٦٢	٢١٨ر٤
٧٤/٧٣	٥٩٥	٢٨٤٧	٣١٠٨	٣٤٩٩	٢٧٠٧	٩٢٩	١٢٨	٢٨٥ر٢
٧٥/٧٤	١٠١٣	٣٧٧٧	٤٢٤١	٥٠٩٠	٣٦٤٩	١٢٥١	١٦٢	٣٩١ر٤
٧٦/٧٥	٢٣٦٣	٤٩٣٥	٥٥٩٥	٧٥٨٤	٤٩٠٢	١٨٦٦	٢١٤	٥٩٥ر٠
٧٧/٧٦	٤٥٦١	٦٤٨٧	٧٣٤٨	١٠٨٣٨	٧٤٦٢	٣٥٠٦	٢٧٩	١٠٢٧ر٩
٧٨/٧٧	٥٧٧٤	٨٢٢٠	٩٣٥٨	١٣٧٤٠	٧٦٥٢	٤٤٨٣	٢٤٢	١٦١٣ر١
٧٩/٧٨	٥٥٩٥	١٠١٦٦	١١٦٦٤	١٥٦٠٠	١٠٢٠٥	٦٧٧٤	٤٧٤	٢٢٢٠ر٢
٨٠/٧٩	٦١١٨	١١٩١٩	١٣٧٨٨	١٧٨١٠	١٢١٥٤	٨٤٦٥	٨٠٣	٢٦٥٥ر٠

(١) المصدر : البنك المركزي ، التقارير السنوية ٧٣/٧٢ الى ٨٠/٧٩ .
قيمة التحويلات الخاصة لسنة ٧٨/٧٧ بلغت ٦٣٥١ مليون ريال تشمل ١٠ ٪ تمثل الواردات التي يتم دفع قيمتها بالخارج .

(٢) المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي العاشر ، جدول رقم ١٢/١٧ . ص ٣٢٠ .

(٣) المصدر السابق ، جدول رقم ١٢/٢٩ . ص ٣٤٢

(٤) المصدر السابق ، جدول رقم ١٢/٢٤ . ص ٣٣٤

(٥) المصدر السابق ، جدول رقم ١٢/٢٣ . ص ٣٣٢

(٦) المصدر السابق ، جدول رقم ١٢/٣٤ . ص ٣٥٥

ملحق رقم (٤)

توزيع مجموع المغتربين في المحافظات حسب الحالة الاجتماعية وسن العمل والحالة التعليمية والمهنة والمناطق المهاجر اليها ، من بيانات العينة

المحافظة	الجملة	الحالة الاجتماعية			فئة سن العمل			الحالة التعليمية					المهنة								المناطق المهاجر اليها			
		أعزب	متزوج	مطلق	١٥-	٦٠-	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	اعدادية	ثانوية	جامعة	عامل	ميكانيكي	لحام كهربائي	سائق	بحار	تاجر	اداري	متقاعد	السعودية	البلاد العربية والافريقية	الولايات المتحدة الامريكية	المملكة المتحدة
صنعاء	٣٠٧	٥٣	٢٤٧	٧	٣٠٦	١	١٣٧	١٤٦	١١	١١	٣	–	٢٤٧	٢	–	٢٧	١	١٩	١١	–	٣٩٢	٤	١	-
تعز	١٠٤٣	١٣٩	٨٨٥	١٩	١٠٠٠	٤٣	٣٠٣	٦٤٠	٦٣	٢٢	١٣	٢	٧٧٩	٨	٥٩	٩١	٣١	٢٧	٤٤	٤	٦٥١	٩	٤٨	٣٣٥
الحديدة	٨٧	١٨	٦٧	٢	٨٧	–	٢٧	٥٤	٣	١	١	١	٦٤	١	–	٧	٢	٤	٩	–	٨٧	–	–	–
اب	٩٤٦	١٤٩	٧٨٩	٨	٩١٧	٢٩	٣٢٣	٥٤٠	٤٥	٢٤	١٣	١	٦٨٩	١٤	١٦	١٢٥	٢١	٥٢	٢٧	٢	٥٧٩	٧	٢٥٥	١٠٥
ذمار	١٤٥	١٨	١٢٤	٣	١٤٣	٢	٣٤	٨٦	١٩	٦	–	–	١٠٥	–	١	١٤	١	١٩	٥	–	١٤٣	–	٢	–
حجة	٢١	٨	١٣	–	٢١	–	٥	١٣	١	١	١	–	١٣	–	–	٨	–	–	–	–	٢١	–	–	–
صعدة	١٩	٩	١٠	–	١٩	–	٥	١٤	–	–	–	–	١٤	–	–	٢	–	–	٣	–	١٩	–	–	–
المحويت	٢٨	٦	٢٠	٢	٢٨	١	١٤	١٢	٢	–	–	–	٢٣	–	١	٣	–	–	١	–	٢٨	–	–	–
البيضاء	٥٣٦	٧٠	٤٦١	٥	٥٠٧	٢٩	١٠١	٤١٨	٢	٦	٨	١	٤٠٩	١٤	٣٣	٢٢	٣٥	١٤	٦	٣	٦٠	٢	٤٠٣	٧١
مأرب	٢٤	١٥	٩	–	٢٣	١	٨	١٦	–	–	–	–	١٩	–	١	٤	–	–	–	–	٢٣	–	–	١
الجوف	٤	١	٣	–	–	–	١	٣	–	–	–	–	٤	–	–	–	..	–	–	–	٤	–	–	–
بالخارج	٤١	١٤	٢٧	–	٤٠	١	١٦	١٨	١	٢	٣	١	٢٨	٢	–	٣	–	٦	٢	–	٣٠	١١	–	–
الجملة	٣٢٠١	٥٠٠	٢٦٥٥	٤٦	٣٠٩٥	١٠٦	٩٧٤	١٩٦٠	١٤٧	٧٣	٤١	٦	٢٣٩٤	٤١	١١١	٣٠٦	٩١	١٤١	١٠٨	٩	١٩٤٧	٣٣	٧٠٩	٥١٢

ملحق رقم (٥)

توزيع المغتربين في المناطق المهاجر اليها حسب الحالة الاجتماعية وطبيعة الاقامة مع الأسرة وعدد الأولاد من بيانات العينة

المناطق المهاجر اليها	الحالة الاجتماعية	الجملة	طبيعة الاقامة مع الأسرة			عدد الأولاد		جملة
			مع الأسرة	مع جزء منها	بمفرده	ذكور	اناث	
السعودية	أعزب	٣٨٦	–	–	٣٨٦	–	–	–
	متزوج	١٥٢٧	١٢٩	٧٩	١٣١٩	١٨٣٢	١٣٨٥	٣٢١٧
	مطلق	٣٤	–	١	٣٣	٨	٧	١٥
	جملة	١٩٤٧	١٢٩	٨٠	١٧٣٨	١٨٤٠	١٣٩٢	٣٢٣٢
البلاد العربية والافريقية	أعزب	٢	–	–	٢	–	–	–
	متزوج	٣١	١٨	٥	٨	٩١	٧٠	١٦١
	جملة	٣٣	١٨	٥	١٠	٩١	٧٠	١٦١
الولايات المتحدة الأمريكية	أعزب	٨٤	–	–	٨٤	–	–	–
	متزوج	٦١٧	٤٤	١١٨	٤٥٥	١٢٣٨	٦٣٧	١٨٧٥
	مطلق	٨	–	٢	٦	٥	٨	١٣
	جملة	٧٠٩	٤٤	١٢٠	٥٤٥	١٢٤٣	٦٤٥	١٨٨٨
المملكة المتحدة	أعزب	٢٨	–	–	٢٨	–	–	–
	متزوج	٤٨٠	٢٧	٧٣	٣٨٠	١٤٧٧	١٠٩٥	٢٥٧٢
	مطلق	٤	–	–	٤	٢	٦	٨
	جملة	٥١٢	٢٧	٧٣	٤١٢	١٤٧٩	١١٠١	٢٥٨٠
المجموع	أعزب	٥٠٠	–	–	٥٠٠	–	–	–
	متزوج	٢٦٥٥	٢١٨	٢٧٥	٢١٦٢	٤٦٣٨	٣١٨٧	٧٨٢٥
	مطلق	٤٦	–	٣	٤٣	١٥	٢١	٣٦
	جملة	٣٢٠١	٢١٨	٢٧٨	٢٧٠٥	٤٦٥٣	٣٢٠٨	٧٨٦١

ملحق رقم (٦)

توزيع المغتربين في فئات العمر بنسب المناطق المهاجر اليها

فئات العمر	المناطق المهاجر اليها				الجملة	الأهمية النسبية ٪
	السعودية	البلاد العربية والافريقية	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة		
١٥–	٢٨	–	٤	–	٣٢	١ر٠
٢٠–	٢٨٦	١	٨	٢٠	٣١٥	٩ر٨
٢٥–	٥٩٩	٣	٨٣	٣٤	٧١٩	٢٢ر٥
٣٠–	٥٥٦	٣	١٤٠	٢٤	٧٢٣	٢٢ر٦
٣٥–	١٩٧	٦	١١٢	٤١	٣٥٦	١١ر١
٤٠–	١٦٢	٦	١١٠	٤٢	٣٢٠	١٠ر٠
٤٥–	٦٤	٧	١٠١	٦٦	٢٣٨	٧ر٤
٥٠–	٣٦	١	٨٦	١٤٨	٢٧١	٨ر٥
٥٥–	٩	٤	٣٦	٧٦	١٢٥	٣ر٩
٦٠–	٩	١	١٥	٤٦	٧١	٢ر٢
٦٥–	–	١	٥	٧	١٣	٤ر
٧٠–	١	–	٥	٧	١٣	٤ر
٧٥–	–	–	٢	١	٣	١ر
٨٠ فاكثر	–	–	٢	–	٢	١ر
الجملة	١٩٤٧	٣٣	٧٠٩	٥١٢	٣٢٠١	١٠٠

ملحق رقم (٧)

توزيع مهن المغتربين حسب الحالة التعليمية مبوبة حسب الحالة الاجتماعية وفئة سن العمل

الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية وفئة السن	المهنة								
		عامل	ميكانيكي	لحام كهربائي	سائق	بحار	تاجر	اداري	متقاعد	جملة
أمي	أعزب	١٧٢	٣	٢	١٩	٢	٢	٢	–	٢٠٢
	متزوج	٥٨٠	٩	٢١	٨٤	١٨	٢٦	١٠	–	٧٤٨
	مطلق	١٧	–	١	٢	–	–	٢	٢	٢٤
	١٥–	٧٥٧	١٢	٢٤	١٠٣	١٣	٢٥	١٤	–	٩٤٨
	٦٠–	١٢	–	–	٢	٧	٣	–	٢	٢٦
	جملة	٧٦٩	١٢	٢٤	١٠٥	٢٠	٢٨	١٤	٢	٩٧٤
يقرأ ويكتب	أعزب	١٨٣	٢	٦	٢٩	١	٦	١٢	٣	٢٤٢
	متزوج	١٢٥٧	٢٣	٧٢	١٥٦	٦٨	٨٨	٣١	٤	١٦٩٩
	مطلق	١٤	١	١	٣	–	–	–	–	١٩
	١٥–	١٤٠٥	٢٤	٧٦	١٨٣	٦٠	٨٧	٤٢	٣	١٨٨٠
	٦٠–	٤٩	٢	٣	٥	٩	٧	١	٤	٨٠
	جملة	١٤٥٤	٢٦	٧٩	١٨٨	٦٩	٩٤	٤٣	٧	١٩٦٠
ابتدائية (١٥–٦٠)	أعزب	٢٥	–	–	١	–	١	٤	–	٣١
	متزوج	٧٤	٢	٦	٧	١	١٠	١٥	–	١١٥
	مطلق	١	–	–	–	–	–	–	–	١
	جملة	١٠٠	٢	٦	٨	١	١١	١٩	–	١٤٧
اعدادية (١٥–٦٠)	أعزب	١٢	–	١	١	١	–	٣	–	١٨
	متزوج	٣٥	–	–	٤	–	٣	١٣	–	٥٥
	جملة	٤٧	–	١	٥	١	٣	١٦	–	٧٣
ثانوية (١٥–٦٠)	أعزب	٥	–	١	–	–	–	–	–	٦
	متزوج	١٦	١	–	–	–	٥	١١	–	٣٣
	مطلق	١	–	–	–	–	–	١	–	٢
	جملة	٢٢	١	١	–	–	٥	١٢	–	٤١
جامعة (١٥–٦٠)	أعزب	١	–	–	–	–	–	–	–	١
	متزوج	١	–	–	–	–	–	٤	–	٥
	جملة	٢	–	–	–	–	–	٤	–	٦
اجمالي	أعزب	٣٩٨	٥	١٠	٥٠	٤	٩	٢١	٣	٥٠٠
	متزوج	١٩٦٣	٣٥	٩٩	٢٥١	٨٧	١٣٢	٨٤	٤	٢٦٥٥
	مطلق	٣٣	١	٢	٥	–	–	٣	٢	٤٦
	١٥–	٢٣٣٣	٣٩	١٠٨	٢٩٩	٧٥	١٣١	١٠٧	٣	٣٠٩٥
	٦٠–	٦١	٢	٣	٧	١٦	١٠	١	٦	١٠٦
	المجموع	٢٣٩٤	٤١	١١١	٣٠٦	٩١	١٤١	١٠٨	٩	٣٢٠١

ملحق رقم (٨)

توزيع المغتربين في المحافظات حسب المهنة والحالة الاجتماعية وفئة سن العمل والحالة التعليمية

المحافظة	المهنة	الجملة	الحالة الاجتماعية			سن العمل		الحالة التعليمية				
			أعزب	متزوج	مطلق	١٥–	٦٠–	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	اعدادية ثانوية	جامعة
صنعاء	عامل	٢٤٧	٤٢	١٩٩	٦	٢٤٧	–	١١٣	١١٣	٨	١١	٢٠
	ميكانيكي	٢	–	١	١	٢	–	–	٢	–	–	–
	سائق	٢٧	٧	٢٠	–	٢٧	–	١٣	١٣	١	–	–
	بحار	١	–	١	–	١	–	١	–	–	–	–
	تاجر	١٩	٢	١٧	–	١٨	١	٨	١١	–	–	–
	اداري	١١	٢	٩	–	١١	–	٢	٧	–	–	–
تعز	عامل	٧٧٩	١١٠	٦٥٧	١٢	٧٥٤	٢٥	٢٣٠	٤٩٢	٣٩	١٢	٦
	ميكانيكي	٨	١	٧	–	٨	–	٢	٥	١	–	–
	لحام	٥٩	١	٥٨	–	٥٧	٢	١٤	٤١	٤	–	–
	سائق	٩١	١٢	٧٥	٤	٨٨	٣	٣١	٥٥	٤	١	–
	بحار	٣١	٢	٢٩	–	٢٣	٨	٩	٢٠	١	١	–
	تاجر	٢٧	٢	٢٥	–	٢٦	١	٧	١٥	٤	–	١
	اداري	٤٤	١٠	٣٣	١	٤٣	١	٨	١٠	١٠	٨	٦
	متقاعد	٤	١	١	٢	١	٣	٢	٢	–	–	–
الحديدة	عامل	٦٤	١٤	٤٩	١	٦٤	–	٢٠	٤١	٢	–	١
	ميكانيكي	١	–	١	–	١	–	١	–	–	–	–
	سائق	٧	٢	٥	–	٧	–	٢	٥	–	–	–
	بحار	٢	١	١	–	٢	–	٢	–	–	–	–
	تاجر	٤	–	٤	–	٤	–	–	٤	–	–	–
	اداري	٩	١	٧	١	٩	–	٢	٤	١	١	–
اب	عامل	٦٨٩	١٢٠	٥٦٣	٦	٦٧٧	١٢	٢٥٢	٣٨١	٣٤	١٤	٧
	ميكانيكي	١٤	١	١٣	–	١٢	٢	٦	٧	–	–	١
	لحام	١٦	٢	١٣	١	١٦	–	٤	١٠	١	–	١
	سائق	١٢٥	١٦	١٠٨	١	١٢٣	٢	٤٧	٧٤	٣	١	–
	بحار	٢١	١	٢٠	–	١٦	٥	٤	١٧	–	–	–
	تاجر	٥٢	٣	٤٩	–	٤٦	٦	٩	٣٦	٤	٣	–
	اداري	٢٧	٥	٢٢	–	٢٧	–	١	١٣	٣	٦	٤
	متقاعد	٢	١	١	–	–	٢	–	٢	–	–	–
ذمار	عامل	١٠٥	١٤	٨٨	٣	١٠٤	١	٢٦	٦٢	١٣	٤	–
	لحام	١	–	١	–	١	–	–	–	١	–	–
	سائق	١٤	٣	١١	–	١٤	–	٥	٧	–	٢	–
	بحار	١	–	١	–	١	–	–	١	–	–	–
	تاجر	١٩	١	١٨	–	١٨	١	٣	١٣	٣	–	–
	اداري	٥	–	٥	–	٥	–	–	٣	٢	–	–

تابع الملحق رقم (٨)

المحافظة	المهنة	الجملة	الحالة الاجتماعية			سن العمل		الحالة التعليمية				
			أعزب	متزوج	مطلق	١٥-	٦٠-	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	اعدادية ثانوية	جامعة
حجه	عامل	١٣	٦	٧	—	١٣	—	٥	٥	١	١	—
	سائق	٨	٢	٦	—	٨	—	—	٨	—	—	—
صعدة	عامل	١٤	٦	٨	—	١٤	—	٥	٩	—	—	—
	سائق	٢	—	٢	—	٢	—	—	٢	—	—	—
	اداري	٣	٣	—	—	٣	—	—	٣	—	—	—
المحويت	عامل	٢٣	٤	١٧	٢	٢٣	—	١٣	٩	١	—	—
	لحام	١	—	١	—	١	—	—	١	—	—	—
	سائق	٣	٢	١	—	٣	—	١	٢	—	—	—
	اداري	١	—	١	—	١	—	—	—	١	—	—
البيضاء	عامل	٤٠٩	٥٧	٣٤٩	٣	٣٨٨	٢١	٨١	٣١٨	٢	٤	—
	ميكانيكي	١٤	٢	١٢	—	١٤	—	٢	١٢	—	—	—
	لحام	٧٣	٧	٢٥	١	٣٢	١	٦	٢٦	—	١	—
	سائق	٢٢	٢	٢٠	—	٢٠	٢	٦	١٦	—	—	—
	بحار	٣٥	—	٣٥	—	٣٢	٣	٤	٣١	—	—	—
	تاجر	١٤	١	١٣	—	١٣	١	١	١١	—	٢	—
	اداري	٦	—	٥	١	٦	—	١	١	—	٢	١
	متقاعد	٣	١	٢	—	٢	١	—	٣	—	—	—
مأرب	عامل	١٩	١٢	٧	—	١٨	—	٨	١١	—	—	—
	لحام	١	—	١	—	١	—	—	١	—	—	—
	سائق	٤	٣	١	—	٤	—	—	٤	—	—	—
الجوف	عامل	٤	١	٣	—	٤	—	١	٣	—	—	—
مواليد في الخارج	عامل	٢٨	١٢	١٦	—	٢٧	١	١٥	١٠	—	١	١
	ميكانيكي	٢	١	١	—	٢	—	١	—	١	—	—
	سائق	٣	١	٢	—	٣	—	—	٢	—	١	—
	تاجر	٦	—	٦	—	٦	—	—	٤	—	—	٢
	اداري	٢	—	٢	—	٢	—	—	٢	—	—	—
المجموع	عامل	٢٣٩٤	٣٩٨	١٩٦٣	٣٣	٢٣٣٣	٦١	٧٦٩	١٤٥٤	١٠٠	٤٧	٢
	ميكانيكي	٤١	٥	٣٥	١	٣٩	٢	١٢	٢٦	٢	—	١
	لحام	١١١	١٠	٩٩	٢	١٠٨	٣	٢٤	٧٩	٦	١	١
	سائق	٣٠٦	٥٠	٢٥١	٥	٢٩٩	٧	١٠٥	١٨٨	٨	٥	—
	بحار	٩١	٤	٨٧	—	٧٥	١٦	٢٠	٦٩	١	١	—
	تاجر	١٤١	٩	١٣٢	—	١٣١	١٠	٢٨	٩٤	١١	٣	٥
	اداري	١٠٨	٢١	٨٤	٣	١٠٧	١	١٤	٤٣	١٩	١٦	١٢
	متقاعد	٩	٣	٤	٢	٣	٦	٢	٧	—	—	—
الاجمـــالي		٣٢٠١	٥٠٠	٢٦٥٥	٤٦	٣٠٩٥	١٠٦	٩٧٤	١٩٦٠	١٤٧	٧٣	٤١

ملحق رقم (٩)

توزيع المغتربين في المناطق المهاجر اليها حسب المهنة والحالة الاجتماعية وسن العمل والحالة التعليمية

المنطقة	المهنة	الجملة	الحالة الاجتماعية			سن العمل		الحالة التعليمية				
			أعزب	متزوج	مطلق	١٥-	٦٠-	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	اعدادية	ثانوية	جامعة
السعودية	عامل	١٤٨٠	٣٠٥	١١٥١	٢٤	١٤٧٣	٧	٦٢٤	٧١٧	٩١	٣٤	١٣	١
	ميكانيكي	٢٢	٤	١٧	١	٢٢	–	١١	٩	١	–	١	–
	لحام	٢٤	–	٢٣	١	٢٤	–	٨	١٠	٦	–	–	–
	سائق	٢٣٦	٤٩	١٨٢	٥	٢٣٦	–	٩١	١٣٥	٧	٣	–	–
	بحار	٨	٢	٦	–	٨	–	٥	٢	–	١	–	–
	تاجر	٧٨	٥	٧٣	–	٧٦	٢	٢٢	٤٧	٧	١	١	–
	اداري	٩٩	٢١	٧٥	٣	٩٨	١	١٤	٤١	١٨	١٤	١١	١
البلاد العربية والافريقية	عامل	١١	٢	٩	–	١١	–	٢	٦	–	٢	١	–
	ميكانيكي	٣	–	٣	–	٣	–	–	٢	١	–	–	–
	سائق	٢	–	٢	–	٢	–	١	–	–	١	–	–
	بحار	١	–	١	–	١	–	–	–	١	–	–	–
	تاجر	١٣	–	١٣	–	١١	٢	–	٩	٢	–	٢	–
	اداري	٣	–	٣	–	٣	–	–	٢	١	–	–	–
الولايات المتحدة الامريكية	عامل	٥٧٦	٧٣	٤٩٦	٧	٥٥٥	٢١	٩٩	٤٥٢	٦	١٠	٨	١
	ميكانيكي	١٤	١	١٣	–	١٢	٢	١	١٣	–	–	–	–
	لحام	٤٤	٩	٣٤	١	٤٣	١	٩	٣٣	–	١	١	–
	سائق	٣	–	٣	–	٣	–	–	٣	–	–	–	–
	بحار	٤٥	١	٤٤	–	٤٢	٣	٤	٤١	–	–	–	–
	تاجر	١٩	–	١٩	–	١٨	١	–	١٦	–	٢	١	–
	اداري	٥	–	٥	–	٥	–	–	–	–	٢	١	٢
	متقاعد	٣	–	٢	–	٢	١	–	٣	–	–	–	–
المملكة المتحدة	عامل	٣٢٧	١٨	٣٠٧	٢	٢٩٤	٣٣	٤٤	٢٧٩	٣	١	–	–
	ميكانيكي	٢	–	٢	–	٢	–	–	٢	–	–	–	–
	لحام	٤٣	١	٤٢	–	٤١	٢	٧	٣٦	–	–	–	–
	سائق	٦٥	١	٦٤	–	٥٨	٧	١٣	٥٠	١	١	–	–
	بحار	٣٧	١	٣٦	–	٢٤	١٣	١١	٢٦	–	–	–	–
	تاجر	٣١	٤	٢٧	–	٢٦	٥	٦	٢٢	٢	–	١	–
	اداري	١	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	١
	متقاعد	٦	٣	١	٢	١	٥	٢	٤	–	–	–	–

ملحق رقم (١٠)

توزيع المغتربين من المحافظات الى مناطق الهجرة حسب الحالة الاجتماعية وفئة سن العمل والحالة التعليمية والمهنة

المحافظة	المناطق المهاجر اليها	الجملة	الحالة الاجتماعية			فئة سن العمل			الحالة التعليمية						المهنة							
			أعزب	متزوج	مطلق	٦٠-	١٥-	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	اعدادية	ثانوية	جامعة	عامل	ميكانيكي	لحام كهربائي	سائق	بحار	تاجر	اداري	مقاعد
صنعاء	السعودية	٣٠٢	٥١	٢٤٤	٧	١	٣٠١	١٣٧	١٤١	١١	١١	٢	–	٢٤٣	٢	–	٢٧	١	١٨	١١	–
	عربية وافريقية	٤	٢	٢	–	–	٤	–	٤	–	–	–	–	٣	–	–	–	–	١	–	–
	أمريكا	١	–	١	–	–	١	–	١	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–
تعز	السعودية	٦٥١	١١٩	٥١٨	١٤	٣	٦٤٨	٢٤٩	٣١٩	٥٥	١٧	١١	–	٥١١	٤	١٧	٦٠	٣	١٥	٤١	–
	عربية وافريقية	٩	–	٩	–	–	٩	–	٥	٣	١	–	–	٢	١	–	–	١	٥	–	–
	أمريكا	٤٨	٢	٤٥	١	٦	٤٢	٧	٣٦	١	٢	١	١	٣٩	٣	٢	–	١	–	٢	١
	انجلترا	٣٣٥	١٨	٣١٣	٤	٣٤	٣٠١	٤٧	٢٨٠	٤	٢	١	١	٢٢٧	–	٤٠	٣١	٢٦	٧	١	٣
الحديدة	السعودية	٨٧	١٨	٦٧	٢	–	٨٧	٢٧	٥٤	٣	١	١	١	٦٤	١	–	٧	٢	٤	٩	–
اب	السعودية	٥٧٩	١١٢	٤٦٢	٥	١	٥٧٨	٢٦٠	٢٥٨	٣٨	١٥	٨	–	٤١٨	١١	٥	١٠٢	–	١٩	٢٤	–
	عربية وافريقية	٧	–	٧	–	١	٦	٣	٣	١	–	–	–	٣	–	–	١	–	١	٢	–
	أمريكا	٢٥٥	٣٠	٢٢٢	٣	١٠	٢٤٥	٤١	١٩٥	٤	٩	٥	١	٢١٧	٢	٩	–	١٣	١٣	١	–
	انجلترا	١٠٥	٧	٩٨	–	١٧	٨٨	١٩	٨٤	٢	–	–	–	٥١	١	٢	٢٢	٨	١٩	–	٢
ذمار	السعودية	١٤٣	١٧	١٢٣	٣	٢	١٤١	٣٣	٨٥	١٩	٦	–	–	١٠٣	–	١	١٤	١	١٩	٥	–
	أمريكا	٢	١	١	–	–	٢	١	١	–	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	–	–
حجة	السعودية	٢١	٨	١٣	–	–	٢١	٥	١٣	١	١	١	–	١٣	–	–	٨	–	–	–	–
صعدة	السعودية	١٩	٩	١٠	–	–	١٩	٥	١٤	–	–	–	–	١٤	–	–	٢	–	–	٣	–
الكويت	السعودية	٢٨	٦	٢٠	٢	–	٢٨	١٤	١٢	٢	–	–	–	٢٣	–	١	٣	–	–	١	–
البيضاء	السعودية	٦٠	١٦	٤٣	١	–	٥٩	٢٠	٣٤	١	٢	٣	–	٤٣	٣	–	٧	١	٢	٤	–
	عربية وافريقية	٢	–	٢	–	–	١	–	٢	–	–	–	–	–	١	–	–	–	١	–	–
	أمريكا	٤٠٣	٥١	٣٤٨	٤	١٣	٣٩٠	٦٤	٣٢٨	١	٤	٥	١	٣١٧	٩	٣٣	٣	٣١	٦	٢	٢
	انجلترا	٧١	٣	٦٨	–	–	٥٧	١٧	٥٤	–	–	–	–	٤٩	١	–	١٢	٣	٥	–	١
مأرب	السعودية	٢٣	١٥	٨	–	–	٢٢	٨	١٥	–	–	–	–	١٩	–	–	٤	–	–	–	–
	انجلترا	١	–	١	–	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–
الجوف	السعودية	٤	١	٣	–	–	٤	١	٣	–	–	–	–	٤	–	–	–	–	–	–	–
مواليد في الخارج	السعودية	٣٠	١٤	١٦	–	–	٢٩	١٦	١٣	–	–	–	١	٢٥	١	–	٢	–	١	١	–
	عربية وأفريقية	١١	–	١١	–	–	١١	–	٥	١	٢	٣	–	٣	١	–	١	–	٥	١	–
المجموع	السعودية	٩٤٧	٣٨٦	١٥٢٧	٣٤	١٠	١٩٣٧	٧٧٥	٩٦١	١٣٠	٥٣	٢٦	٢	١٤٨٠	٢٢	٢٤	٢٣٦	٨	٧٨	٩٩	–
	عربية وأفريقية	٣٣	٢	٣١	–	٢	٣١	٣	١٩	٥	٣	٣	–	١١	٣	–	٢	١	١٣	٣	–
	أمريكا	٧٠٩	٨٤	٦١٧	٨	٢٩	٦٨٠	١١٣	٥٦١	٦	١٥	١١	٣	٥٧٦	١٤	٤٤	٣	٤٥	١٩	٥	٣
	انجلترا	٥١٢	٢٨	٤٨٠	٤	٦	٤٤٧	٨٣	٤١٩	٦	٢	١	١	٣٢٧	٢	٤٣	٦٥	٣٧	٣١	١	٦

الهوامش

(١) شكيب الخامري : الهجرة اليمنية الى امريكا . النشرة رقم ٣٨ فبراير ١٩٨٢ . قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية .

(٢) جون سوانسون : بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في الجمهورية العربية اليمنية . النشرة رقم ١٤ فبراير ١٩٨٠ . قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية .

(٣) المصدر : الجهاز المركزي للتخطيط ، كتاب الاحصاء السنوي العاشر ، جدول رقم ٢/١٧ ، ص٦٤

(٤) المصدر السابق ، الجدولين ١١/٦ ، ١١/٧ ، ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .